

**التأثير المتكامل بين الاقتصاد المعرفي وتطوير البحث العلمي:
دراسة تحليلية على كبرى جامعات مدينة الرياض**

***The Integrated Impact of the Knowledge Economy and the
Development of Scientific Research:
Analytical study on major universities in Riyadh***

**L'impact intégré de l'économie de la connaissance et du
développement de la recherche scientifique:
étude analytique sur les principales universités de Riyad**

د. عفاف محمد نديم

أستاذ مشارك - مكنتبات ومعلومات

جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن

الرياض. المملكة العربية السعودية

عميدة شؤون المكنتبات، سابقا

عضو جمعية المكنتبات والمعلومات السعودية.

عضو جمعية المكنتبات الأمريكية.

anadeem@pnu.edu.sa

مستخلص : لقد برز دور المملكة العربية السعودية في الاستثمار المعرفي وهي الوحيدة عربياً ضمن خريطة البحث العلمي العالمية بعد تحقيقها المعايير اللازمة المرتكزة على نسبة الانفاق على البحث العلمي من الناتج القومي. كما يتركز الهدف الرئيس لهذه الدراسة في التعرف على التأثير المتكامل والمتبادل بين اقتصاد المعرفة وتطوير البحث العلمي وصولاً إلى مجتمع المعرفة وذلك من خلال التعرف على : استخدام تقنيات المعلومات في قطاع التعليم وقطاع البحوث والتطوير، ومدى تكاملها مع اتجاهات جيل المعرفة من الباحثين السعوديين للمنافسة في الوصول إلى مجتمع اقتصاد المعرفة الذي يؤدي إلى إحداث ثورة معرفية في الجامعات السعودية، وأن هذه الثورة العلمية البحثية ستؤدي بالتالي إلى الوصول إلى الاقتصاد الرقمي وتحقيق التنمية المستدامة. وقد توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج من أهمها :

- تشجيع السياسات المعلوماتية على وضع البرامج المعلوماتية اللازمة في قطاعات التعليم والبحوث والتطوير بما يكفل الاستخدام الأمثل للمعلومات والمعرفة من أجل زيادة القدرات الابتكارية والإبداعية.

- أن الإنفاق السنوى على البحوث والتطوير يشهد نمواً ملحوظاً بالمملكة وذلك لتأثير وقية البحث العلمى على مساندة عمليات التنمية وخططها فهو الركيزة الأولى للتنمية المستدامة التى يسعى المجتمع السعودى إلى تحقيقها للوصول لمجتمع المعرفة.

الكلمات المفتاحية : اقتصاد المعرفة - البحث العلمى - الإنفاق على البحوث- مجتمع المعرفة- المملكة العربية السعودية

Abstract : The role of Saudi Arabia in knowledge investment which is the only Arab in the global scientific research map has emerged after achieving the necessary standards based on the ratio of expenditure on scientific research to national product.. The main objective of this study is also to identify the integrated and reciprocal impact of the knowledge economy and to develop scientific research down to the knowledge society by identifying :Use of information technologies in the education sector and the research and development sector, and their integration with the knowledge generation trends of Saudi researchers to compete in access to a knowledge economy society that leads to a knowledge revolution in Saudi universities, and that this scientific research revolution will therefore lead to access the digital economy and achieve sustainable development. The study found a series of results, the most important of which are:

- Encourage information policies to develop the necessary information programmes in the education, research and development sectors so as to optimize the use of knowledge and know-how in order to increase innovative and creative capacities.

- Annual spending on research and development is witnessing significant growth in the kingdom, because of the impact and value of scientific research on supporting the operations and plans for development is the first pillar of sustainable development that Saudi society seeks to achieve in order to reach the knowledge society.

Key words : Knowledge Economy-Scientific research- spending on research- Knowledge society-Saudi Arabia.

Résumé : La place majeure de l'Arabie Saoudite concernant son investissement dans le secteur du savoir est fait indéniable et ceci, conformément aux critères de la Carte mondiale de la recherche scientifique. En effet, l'Arabie Saoudite est le pays arabe à le plus dépenser dans la recherche scientifique compte-tenu de son produit national. L'objectif principal de cette étude est de définir les forces endogènes et exogènes venant à s'intercaler entre économie du savoir et évolution de la recherche scientifique. Perspective double aboutissant à la Société du savoir qui prend en compte les aspects suivants:

Utilisation des technologies de l'information dans les domaines de l'éducation de la recherche et du développement et son degré d'adéquation avec les choix des chercheurs saoudiens qui conduit à une révolution de l'information dans les universités saoudiennes. Ce nouvel élan scientifique de la recherche amènera sans aucun doute à la genèse d'une économie numérique qui réalisera un développement durable. Notre revue a abouti à un ensemble de solutions parmi lesquelles nous pouvons citer:

- Stimuler les orientations touchant de près à l'information en planifiant des projets informationnels adéquats dans les secteurs de l'éducation de la recherche et du développement. Ce qui garantira l'usage le plus efficace de l'information et du Savoir dans le but de promouvoir les compétences innovantes et créatrices.

- Les dépenses annuelles concernant la recherche et le développement attestent d'une évolution notoire en Arabie Saoudite. L'influence et la valeur de la recherche se concrétisent à travers les différents projets ainsi que les programmes de planification. Lesquels représentent l'axe central du développement durable que vise l'Arabie Saoudite à réaliser dans le but d'aboutir à la société du savoir.

Mots clés : Economie du savoir - Recherche scientifique - Dépense dans la recherche - Société du savoir - Arabie Saoudite.

أولاً – الإطار المنهجي للدراسة

1- مقدمة وأهمية الدراسة

يعد موضوع اقتصاد المعرفة بعداً أساسياً من أبعاد مُجتمع المعرفة، كما أن هناك اهتماماً بدور التعليم العالي في التأسيس لهذا الاقتصاد وتحفيزه. و"الاقتصاد المعرفي" هو مبدئياً الاقتصاد الذي يحقق منفعة من توظيف المعرفة واستغلال معطياتها في تقديم مُنتجات أو خدمات متميزة، جديدة أو مُجددة، يُمكن تسويقها وتحقيق الأرباح منها وتوليد الثروة من خلال ذلك.

إن اقتصاد المعرفة لا يولد الثروة فقط، بل يُقدم فرص عمل جديدة أيضاً. وفي إطار الاقتصاد المعرفي يبرز تعبير "الاقتصاد الرقمي". وبالطبع فإن وصف الاقتصاد بالرقمي، يعني أن هذا الاقتصاد يعتمد على التقنية الرقمية، أي على تقنيات المعلومات والاتصالات. فهذه التقنيات باتت تُستخدم على نطاق واسع في شتى مجالات الحياة، بما في ذلك إدارة تصنيع المُنتجات وتقديم الخدمات المُختلفة، والإعلان عن فوائدها وإدارة تسويقها. ويُؤدي الاستخدام الفعّال لهذه التقنيات إلى رفع كفاءة الأعمال المُختلفة ؛ بما يُؤدي إلى تحسين المردود الاقتصادي للمنتجات والخدمات المقدمة.

وقد برز دور المملكة العربية السعودية في الاستثمار المعرفي من ذلك تحقيقها المعايير اللازمة المرتكزة على نسبة الانفاق على البحث العلمي من الناتج القومي.

وتستند الدراسة أهميتها من طبيعة الموضوع الذي تتناوله بالبحث والدراسة فهي تؤكد أن تقنيات المعلومات تحتل موقعاً متميزاً في مسيرة تحول السعودية إلى مجتمع قائم على اقتصاد المعرفة، ولهذا تسعى المملكة إلى وضع الخطط الوطنية للتنمية الملائمة لحل مشكلاتها المحلية في مسيرة للتطور العالمي والوصول إلى مجتمع اقتصاد المعرفة.

2- مشكلة الدراسة ومسوغاتها

تعد النهضة التعليمية والتعليم الجامعي من الدعامات الأساسية التي يعتمد عليها رقي المجتمعات ونموها، وهذا ما دفع بالجامعات إلى التطوير بغرض تحسين القدرات والمهارات للبحث العلمي في ضوء مقومات مجتمع الاقتصاد الرقمي للوصول بالطاقات البشرية لتطوير البحث العلمي وإنتاج المعرفة وتوظيفها (عبد الرازق، ماجدة، محمد محمد الحربي، 2016).

كما تكمن مسوغات هذه الدراسة في قلة الدراسات عن مجتمع المعرفة الوطني، وإن كانت هناك دراسات عديدة في الوقت الراهن عن مجتمع المعلومات بوصفها مرحلة ضرورية لمجتمع المعرفة. ويمكن بلورة هذه المشكلة في التساؤل الآتي : كيف يمكن الوصول إلى تطوير البحث العلمي بالجامعات السعودية لتنمية الإبداع العلمي وتحقيق مجتمع اقتصاد المعرفة؟

3- تساؤلات الدراسة

تحاول هذه الدراسة الإجابة عن التساؤلات الآتية:

- أ. ما مدى تحقيق النسبة اللازمة للإنفاق على البحث العلمي للاستثمار المعرفي وانعكاسه على تطوير الاقتصاد المعرفي في الجامعات موضوع الدراسة ؟
- ب. ما مدى نشر ثقافة تطوير البحث العلمي وتحفيز الباحثين في الجامعات السعودية، موضوع الدراسة، على الإبداع المعرفي ؟
- ج. ما اتجاهات جيل المعرفة من الباحثين السعوديين للمنافسة في الوصول إلى مجتمع اقتصاد المعرفة ؟ وما التحديات والعقبات التي تواجه تطوير البحث العلمي في عصر اقتصاد المعرفة ؟ وما الجهود التي تبذل لتخفيف حدة هذه التحديات في الجامعات السعودية ؟

4- أهداف الدراسة

يتركز الهدف الرئيس لهذه الدراسة في التعرف على مدى تطوير البحث العلمي وصولاً إلى مجتمع اقتصاد المعرفة وذلك من خلال دراسة استخدام تقنيات المعلومات في قطاع التعليم وقطاع البحوث والتطوير، ومدى تكاملها مع اتجاهات جيل المعرفة من الباحثين السعوديين للمنافسة في الوصول إلى مجتمع اقتصاد المعرفة. يمثل التطور العلمي والإبداع الفكري الطريق السليم للوصول إلى الاقتصاد الرقمي وتحقيق التنمية المستدامة.

5- منهج الدراسة

اتبعت الدراسة الحالية المنهج الوصفي التحليلي المتمثل في استقراء الحقائق من الإنتاج الفكري المنشور وغير المنشور باللغتين العربية والإنجليزية، والقيام بدراسة ميدانية لدى الباحثين السعوديين. وهذا المنهج يصف الظاهرة المدروسة وصفاً كمياً وكيفياً من خلال جمع المعلومات وتصنيفها ومن ثمة تحليلها، وكشف العلاقة بين أبعادها المختلفة من أجل تفسيرها والوصول إلى استنتاجات عامة تسهم في تشخيص الواقع وأسبابه (العساف، 2000: 189).

6- مجتمع الدراسة وعينته

تكون مجتمع الدراسة من عينة عشوائية من أعضاء هيئة التدريس ب: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وجامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن، وجامعة الملك سعود، وقد بلغ عدد الاستبانات الصالحة للتحليل (120) استمارة. وبذلك تكونت عينة الدراسة من (120) عضو هيئة تدريس من الجامعات الثلاث برتبة أستاذ / أستاذ مشارك / أستاذ مساعد. وكان من مسوغات اختيار هذه العينة أن الجامعات الثلاث من بين أكبر الجامعات السعودية في البحث العلمي والمستوى التدريسي.

7- أدوات الدراسة

تم إعداد استبانة للتعرف على مدى تكامل المتغيرات الثلاثة المتمثلة في الخطط التنموية الوطنية، تكنولوجيا المعلومات، والاتصالات، ومجتمع المعرفة في المملكة العربية السعودية، وتكونت الاستبانة من قسمين:

القسم الأول : يتعلق بالمتغيرات المستقلة للدراسة التي تتضمن المتغيرات المتعلقة بعينة الدراسة.

القسم الثاني : يتكون من ثلاثة محاور:

المحور الأول : استراتيجيات اتجاهات الإنفاق للاستثمار المعرفي وانعكاسه على تطوير الاقتصاد المعرفي في الجامعات موضوع الدراسة ويشمل (15) فقرة.

المحور الثاني : نشر ثقافة تطوير البحث العلمي وتحفيز الباحثين في الجامعات السعودية موضوع الدراسة على الإبداع المعرفي ويشمل (12) فقرة.

المحور الثالث : اتجاهات جيل المعرفة من الباحثين السعوديين للمنافسة في الوصول إلى مجتمع اقتصاد المعرفة والتحديات والعقبات التي تواجه تطوير البحث العلمي في عصر اقتصاد المعرفة والجهود التي تخفف من حدة هذه التحديات في الجامعات موضوع الدراسة. ويشمل (8) فقرات.

8- مفاهيم الدراسة ومصطلحاتها

• مجتمع المعرفة: Knowledge of society

مع اختلاف مداخل دراسة مجتمع المعرفة وتعريفاتها ومناهجها فيمكن للباحثة أن تشير إلى أن هذا المجتمع "هو الذي تتاح فيه الاتصالات الكونية وتنتج فيه المعلومات بكميات ضخمة، كما توزع توزيعاً واسعاً، وتصبح فيه المعلومات والمعرفة قوة لها تأثير في الاقتصاد." (أحمد محمد الشامي، 2001: 1297).

• وفي تعريف آخر: "هو المجتمع الذي يعتمد في تطوره ونموه بصورة رئيسة على المعلومات والحاسبات الآلية، وشبكات الاتصال، أي أنه يعتمد على ما يسميه البعض بالتقنية الفكرية، تلك التي تضم سلعاً وخدمات جديدة مع التزايد المستمر للقوة العاملة المعلوماتية التي تقوم بإنتاج هذه السلع والخدمات وتجهيزها ومعالجتها ونشرها وتوزيعها وتسويقها." (ناريمان متولي، 1995: 27، 28).

• إدارة المعرفة Knowledge Management

• يتضمن مفهوم إدارة المعرفة من وجهة نظر الصباغ " تعريف وتحليل موارد المعرفة المتوفرة والمطلوبة والعمليات المتعلقة بهذه الموارد والتخطيط والسيطرة على الأفعال الخاصة بتطوير الموارد والعمليات، بما يسهم في تحقيق أهداف المنظمة" (عماد الصباغ، 2009).

• كما عرفها دافت Daft بأنها "الجهود المبذولة من قبل الرؤساء لغرض الحصول على تنظيم رأسمال المنظمة وبنائه من الموارد المعلوماتية والمعرفية التي تسمى رأس المال المعرفي الذي تمتلكه المنظمة" (Daft , R.L., 2001).

• ويعرفها متولي النقيب " بأنها منظومة متكاملة ومتراصة من القيم والمهارات والخبرات والكفاءات والتقنيات والمتمثلة بالأفراد ذوي العقول الممتازة تستخدمها المنظمات بأفضل ما يمكن للمساعدة في اتخاذ القرارات وتحقيق الأهداف لضمان نموها واستمرارها بالتنافس في الأسواق" (متولي النقيب، 2013).

• الإنفاق على البحث العلمي :

يقصد به احتساب ما يخصص للبحث العلمي والتطوير المرتبط به وما يصرف عليه من القطاعين الحكومي وغير الحكومي وقد يتم حذف كلمة التطوير ولكنها تدخله ضمناً. (وزارة التعليم العالي .وكالة الوزارة للتخطيط والمعلومات، 1013 : 31)

• واقتصاديات المعرفة نوع من الاقتصاد المتطور والقائم على استخدام تقنية المعلومات والإنترنت مرتكزاً بقوة المعرفة والإبداع واستخدام العقل البشري بوصفه رأس المال وتوظيف البحث العلمي لإحداث تغييرات استراتيجية في طبيعة الإطار الاقتصادي (الهاشمي، وعزاوي، 2007: 25)

نخلص إلى أن اقتصاد المعرفة هو الاقتصاد الناتج عن تقدم التقنية والمعلومات ويقوم على الاستثمار في رأس المال البشري .

ثانياً- الإطار النظري والدراسات السابقة

1- الإطار النظري للدراسة

1-1 مفاهيم حول بعض خصائص مجتمع المعرفة

نشير إلى بعض الخصائص المميزة لمجتمع المعرفة المعاصر في الدول المتقدمة وهي على النحو الآتي:

- استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات الحديثة وتطويرها لبناء البنية التحتية للدول وهذه التقنيات تسهم في دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل واضح.
- تطوير المقررات والمناهج التعليمية وأن يكون التعليم تعلمًا ذاتيًا وأن يستمر مدى الحياة.
- عد مهارات الإنسان رأس مال يمكن استثماره حيث لا يكون الهدف الحصول على كمية معرفة معينة ولكن أن يكون الهدف ابتكاراً أو حلاً للمشكلات.

ويشير الجدول الآتي إلى خصائص مجتمع المعرفة الجديد ويمكن إجمالها فيما يأتي:

المفاتيح و القضايا للاقتصاديات الحديثة	الاقتصاد القديم	الاقتصاد الحديث
● الاقتصاد له صفات واسعة في الأسواق	ثابت	ديناميكي
● نطاق المنافسة	وطني	كوني
● شكل التنظيم في الصناعة	تسلسلية بيروقراطية	شبكة
● تنظيم الإنتاج	إنتاج جمعي	إنتاج مرن
● المفاتيح الأساسية للنمو	رأس المال – العمل	الابتكارات - المعرفة
● مفاتيح التقنية	الميكنة	الرقمنة
● مصادر الخبرة التنافسية	تخفيض التكاليف عن طريق اقتصاديات الحجم Economics of scale	الابتكارات النوعية - الزمن - تكاليف عالية
● قوة العمل	التشغيل الكامل	أجور ودخل مرتفع حقيقي
● الهدف السياسي والمهارات	الوظيفة المحدودة	مهارات واسعة وتدريب متصل
● التعليم المطلوب	مهارة أو درجة علمية	التعليم مدى الحياة
● علاقات الإدارة في العمل	تصادمية	تعاونية
● طبيعة الاستخدام	ثابت	يتحلى بالمخاطرة والفرص
● التنظيم	الأوامر والتحكم	أدوات السوق والمرونة

المصدر:

<http://www.neweconomy.index.org/introduction/html>.

2-1 تقنيات المعلومات والاتصالات متغير أساسي للوصول إلى مجتمع اقتصاد المعرفة:

تعد تقنيات المعلومات والاتصالات في هذا العصر أساساً لتحويل المملكة إلى مجتمع معلوماتي واقتصاد رقمي، كما تساعد على ردم الفجوة الرقمية واستمرار برنامج الإصلاح الاقتصادي والإداري. وقد أشار محمد فتحي عبد الهادي بأن تقنيات المعلومات

والاتصالات سوف تحدث موجة جديدة من النمو الاقتصادي مودية إلى تطور مجتمع المعرفة. (محمد فتحي عبد الهادي، 2007: 32)

كما ارتفع حجم الإنفاق على قطاع الاتصالات في السعودية إلى (55) مليار ريال بحلول عام 2010م مقابل (37.5) مليار ريال في عام 2006م. ويلاحظ أن قطاع تقنيات المعلومات السعودي قادر على تقديم خدمات متطورة حيث يعد سوق تقنية المعلومات السعودي من أكبر أسواق تقنية المعلومات في منطقة الخليج ويستحوذ على أكثر من (60%) من حجم القطاع في الخليج باستثمارات تصل إلى (20) مليار ريال بمعدل نمو يتجاوز 20% سنوياً.

لقد وضعت المملكة العربية السعودية خطة وطنية خمسية شاملة للاتصالات وتقنيات المعلومات وتشمل الحكومة الإلكترونية، والتجارة الإلكترونية، والتعليم عن بعد، وإنشاء محتويات رقمية عربية وإسلامية، وتتضمن الخطة أيضاً تطوير قطاع الاتصالات، ودعم الأبحاث والابتكار، ونقل المعرفة وردم الفجوة الرقمية. (<http://isper.escwa.org>)

3-1 خصائص اقتصاد المعرفة ومؤشراته ودور التعليم العالي والبحث العلمي للوصول إلى مجتمع اقتصاد المعرفة

من سمات الاقتصاد المعرفي قدرته على توليد الأفكار وتوفير المعرفة لكل أفراد المجتمع مع تزايدها وتلبية احتياجات الفرد والمجتمع مع اتخاذهم لقرارات مناسبة لهم. كما يساعد اقتصاد المعرفة على الانفتاح على العالم والتفاعل مع استيراد المعرفة مع الآخرين. إن المعرفة هي المصدر الرئيس للإنتاج في ظل اقتصاد المعرفة بما يحقق قوة المجتمعات (جمال داود سليمان، 2009 : 20-24).

مؤشرات اقتصاديات المعرفة :

- مؤشر البحث والتطوير : ويضم تصدير التقنية، والعلماء والباحثين في مجال البحث والتطوير، والإنفاق على البحث ونسبته من إجمالي الناتج القومي، اعداد براءات الاختراع ودور رجال الأعمال في الإنفاق على التعليم والتطوير والبحث.
- التعليم والتدريب : تضم إعداد المقبولين بالتعليم والتعليم العالي، والإنفاق على التعليم لكل طالب ، نسبة الطلاب إلى نسب المعلمين بالمراحل التعليمية المختلفة .
- البنية المعلوماتية وتقنيات التعليم : تضم حجم الاستثمارات في وسائل الاتصال، والأجهزة السمعية البصرية، والصحف والمجلات.
- البنية الأساسية للحاسبات : تضم عدد أجهزة الحاسبات المستخدمة، مستخدمي الحاسبات والإنترنت (Lucas, R, 2008, p.112)

4-1 دور الجامعات في التنمية الاقتصادية والتحول إلى الاقتصاد القائم على المعرفة :

الجامعات هي المراكز الأساسية للبحوث العلمية والتطبيقية التي بدونها يصعب إحداث أي تقدم معرفي، والتعليم الجامعي يمكن أن يسهم في عملية التحول إلى الاقتصاد المعرفي من خلال :

- استثمار التكنولوجيا المعاصرة في مجالات التدريس والبحث العلمي.
- فتح قنوات الاتصال بين الجامعات العربية ومراكز البحث العلمي ؛ لتبادل المعلومات والخبرات.
- زيادة المخصصات المالية للجامعات .
- تلبية احتياجات سوق العمالة المتجددة بالكوادر المؤهلة.
- تطبيق العلم والتكنولوجيا أي أن المعرفة استخدمت أساساً لتحسين الإنتاج وتطويره كمًا ونوعًا وذلك من أجل تحقيق مبدأ التنمية المستدامة عن طريق :
- البحوث الجامعية ذات العلاقة بالتنمية الاقتصادية.
- تقديم خبرات لصانعي القرارات الاقتصادية.
- توفير البيانات والمعلومات للمؤسسات الاقتصادية التي تساعد على تطوير أعمالها .
- إصدار البحوث والتقارير الأكاديمية اللازمة لعملية التنمية. (فوزي السعيد الجديبة، 2010 : 243)

5-1 الخطة الوطنية للعلوم والتقنية.. نقلة نوعية في طريق تطوير البحث العلمي في المملكة العربية السعودية

لقد أعدت مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية مشروع الخطة الوطنية الشاملة للعلوم والتقنية بعيدة المدى حتى عام 1441هـ، بالتعاون مع وزارة الاقتصاد والتخطيط والجهات ذات العلاقة في القطاعين الحكومي والخاص ؛ وذلك لبناء اقتصاد وطني مبني على المعرفة.

ويلحظ أن تكلفة الخطة الخمسية الأولى للعلوم والتقنية التي تم الانتهاء من إعدادها يتجاوز (7.89) مليارات ريال ؛ لتنفيذ ثمانية برامج رئيسية، تتكون من (190) مشروعاً بحثياً عبر (11) تقنية استراتيجية ستسهم في تعزيز الاقتصاد الوطني وتشمل البرامج الخاصة في مشروع الخطة : المياه، والبتترول والغاز، والبتروكيماويات، والتقنيات المتناهية الصغر، والمواد المتقدمة والإلكترونيات والاتصالات والضوئيات، والتقنية الحيوية والهندسة الوراثية، والمعلومات والفضاء والطيران، والطاقة، والبيئة. (صحيفة الوطن السعودية 27 ذو الحجة 1428هـ / 5 يناير 2008م السنة الثامنة، العدد 2654).

ومما سبق يتضح أن هذه الخطة الوطنية الشاملة للعلوم والتقنية ستقود المملكة إلى نقلة نوعية في البحث العلمي على المستوى الوطني، عبر التركيز على الأبحاث العلمية في التقنيات الاستراتيجية ذات الأهمية للمملكة، ومن خلاله المنح البحثية التي تقدمها مدينة الملك عبد العزيز؛ لتسهم في تطوير المعرفة أو نقل التقنية.

2- الدراسات السابقة

تستعرض الباحثة الدراسات السابقة بعد مراجعة الإنتاج الفكري باللغة العربية والإنجليزية والمتوفر في الدوريات العلمية المتخصصة إلى جانب المستخلصات ومواقع الإنترنت وفيما يأتي عرض لأبرز هذه الدراسات ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

2-1 الدراسات العربية

● في دراسة لهشام العباس بعنوان مواءمة التعليم الجامعي مع عصر ادارة واقتصاد المعرفة عام 2006م حيث أشار إلى إنه ينبغي للجامعات العربية الاهتمام بمجالات إدارة المعرفة ودعائم اقتصاد المعرفة خاصة وأن الجامعات هي أضخم حقل يمكن استثماره في عصر اقتصاد المعرفة بما تمتلكه من برامج لتعليم العنصر البشري وتزويده بالمهارات اللازمة للعمل في ظل اقتصاد المعرفة حيث إن المعرفة والتعليم أساس أي عمل منتج. (هشام العباس، 2006)

● - وفي دراسة في العام نفسه لسليمان ذياب موسى بعنوان مبررات التحول نحو الاقتصاد المعرفي في التعليم بالأردن عام 2006م حيث هدفت إلى التعرف بمسوغات التحول نحو اقتصاد المعرفة في التعليم بالأردن وتكونت عينة الدراسة من 90 خبيراً تم اختيارهم بالأسلوب العشوائي الطبقى من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية والقيادات العليا في وزارة التعليم وقد توصلت الدراسة إلى وجود وعي لدى الخبراء التربويين في التوجه نحو الاقتصاد المعرفي في التعليم. (سليمان ذياب موسى، 2006)

● اما دراسة عبد الله تركي العتيبي بعنوان إدارة المعرفة وإمكانية تطبيقها في الجامعات السعودية : دراسة تطبيقية على جامعة أم القرى، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية جامعة أم القرى بمكة المكرمة عام 2007م هدفت إلى التعرف على مدى إدراك العاملين في الجامعة وممارستهم لمفهوم إدارة المعرفة وعملياتها من أجل وضع تصور مقترح يساعد على تطبيق إدارة المعرفة في الجامعات السعودية وأظهرت نتائج الدراسة عدم وجود استراتيجية واضحة لإدارة المعرفة وأن هناك خلطاً بين مفهوم إدارة المعرفة وإدارة المعلومات. (عبد الله تركي العتيبي، 2007)

● استهدفت دراسة محمد عودة الذبياني التي كانت بعنوان دور الجامعات السعودية في بناء مجتمع المعرفة كخيار استراتيجي للمملكة العربية السعودية عام 2012م التعرف على واقع دور الجامعات السعودية في بناء مجتمع المعرفة لخيار استراتيجي للمملكة وعلى الأدوار السعودية التي يمكن أن تقوم بها الجامعات وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود ضعف في درجة إسهام الجامعات السعودية بشأن التحول نحو مجتمع

المعرفة ؛ بسبب عدم وجود خطط علمية مسبقة في مجال نشر المعرفة. (محمد عودة الذبياني ، 2012)

• وقامت أغادير سالم العيدروس عام 2012م، بدراسة عنوانها " إدارة المعرفة مدخل للجودة في الجامعات السعودية : دراسة تطبيقية على جامعة أم القرى " هدفت الدراسة إلى بلورة مفهوم كل من إدارة المعرفة والجودة في الجامعات، كما هدفت إلى التعرف على عمليات إدارة المعرفة التي تسهم في تحقيق الجودة في الجامعات السعودية، والتعرف على درجة إدراك أعضاء هيئة التدريس لعمليات إدارة المعرفة في الجامعة، وإلقاء الضوء على الصعوبات التي تحول دون تطبيق إدارة المعرفة في الجامعات السعودية. (أغادير سالم العيدروس، 2012) .

• وفي دراسة لوزارة الاقتصاد والتخطيط بعنوان الاستراتيجية الوطنية للتحول لمجتمع المعرفة عام 1435هـ، وقد هدفت الدراسة لوضع استراتيجية وطنية، وللتحول إلى مجتمع المعرفة ووضع آلية لتنفيذ الاستراتيجية ومتابعة الأداء، وتوصلت الدراسة إلى وضع مجموعة من المؤشرات لقياس الأداء وضرورة إنشاء كيان حكومي يتولى الإشراف على التحول إلى مجتمع المعرفة، وزيادة الأبحاث المرتبطة بالتنمية في ظل مجتمعات المعرفة (المملكة العربية السعودية، وزارة الاقتصاد والتخطيط، 1435هـ)

2-2 الدراسات الأجنبية

• في دراسة Carl Johanssen عام 2000م، بعنوان " إدارة الجودة الشاملة في منظور إدارة المعرفة " هدفت الدراسة لتعرف التحليلات النظرية لإدارة الجودة الشاملة والنماذج المقترحة ووصفت الدراسة إدارة المعلومات وجودة الرقابة وإدارة الجودة الشاملة، وعرضت نظرياً أوجه التشابه والاختلاف بين إدارة المعلومات وإدارة المعرفة ثم اقترحت نموذجاً لعمليات إدارة المعرفة (Johanssen, Carl, 2000)

• وفي دراسة لأكيكو كاموجاوا Kamogawa, Akiko عام 2003م تناول اهتمام الحكومة الماليزية اهتماماً كبيراً برأس المال البشري ذوى المهارات وأنه يمثل نواة الاقتصاد المبني على المعرفة، فحكومة ماليزيا تحاول إصلاح السياسات التعليمية الجامعية في كل من القطاعات العامة والخاصة منذ منتصف التسعينات وإلى الآن. فهذا البحث يشير إلى إصلاح السياسة التعليمية والتربوية وذلك في علاقتها بتنمية المصادر البشرية في مجال تقنيات المعلومات والاتصالات.

ويحلل البحث التحديات الجديدة التي تواجه الإمكانيات التي تقدمها ماليزيا لا مجرد سد الفجوة الرقمية في بعض جوانبها ولكن لتبرز ماليزيا بوصفها دولة أساسية في التعاون بين دول الجنوب، فضلاً عن عد ماليزيا مركزاً تميز عالمياً وتكون دولة متقدمة تسارع الخطى نحو مجتمع اقتصاد المعرفة (Kamogawa, Akiko. 2003)

• وهدفت دراسة شن وكارل Chen Derek & Carl, J. Dahlman عام 2005 م إلى إلقاء الضوء على أهمية المعرفة على المدى الطويل في النمو الاقتصادي وعرض مفهوم الاقتصاد القائم على المعرفة، حيث هو المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي

ولتحقيق ذلك استخدم الباحثان مقياس "كام" وهو مؤشر مركب لقياس استعداد معرفة الدول، ويسمح للقياس والموازنة بين المناطق أو الدول في درجة استعدادهم للمعرفة، واعتمد البحث على دراسة الحالة أداة رئيسة لجمع البيانات من مجتمع الدراسة وهو البنك الدولي، وتوصلت الدراسة إلى نتائج منها : أن الاستثمارات المستدامة في التعليم والمعلومات والابتكار والتكنولوجيا والاتصالات والبيئة المواتية والاقتصادية والمؤسسية سيؤدي إلى زيادة في استخدام المعرفة وإنتاجها في الإنتاج الاقتصادي ويؤدي بالتالي إلى زيادة النمو الاقتصادي المطرد. (Chen, Derek & Carl J., Dahlman, 2005)

• وفي دراسة للباحث Muniz, Dias Batista. Jr & Loureiro عام 2010 بعنوان " نموذج إدارة إنتاجي متكامل قائم على المعرفة " هدفت هذه الورقة البحثية المفاهيمية لاقتراح نموذج إدارة إنتاجي متكامل قائم على المعرفة بعداً ثالثاً للبعدين التقليديين العمل والإنتاج، وتحديد العوامل التي توجد طرائق ملائمة لتبادل المعارف وتحقيق النتائج المرجوة في بيئة عمليات الإنتاج، وكان منهج بناء النموذج المقترح من الفرص التي تم تحديدها من خلال مراجعة الأدبيات في الدراسة، وكانت نتيجة هذه الورقة اقتراح نموذجاً يدمج بين البعدين التقليديين المعرفة، (k:knowledge) والإنتاج (p:production)، مع بعد ثالث جديد هو العمل (w:work) وبينت نتائج الدراسة تكامل هذه الأبعاد الثلاثة. (Muniz, Dias Batista. Jr & Loureiro, 2010)

• ويشير كتاب دور التعليم العالي في اقتصاد المعرفة عام 2016م إلى ما إذا كان التعليم العالي في مجال البحث والتطوير يمكن أن يكون مساهماً رئيساً ومحرراً للتنمية اقتصاد المعرفة وقد تم إجراء بحوث تجريبية في البحث والتطوير على عينة من 120 من المؤسسات المتوسطة والكبيرة وجميع مؤسسات التعليم العالي. وتشير الدراسة إلى أن الحالة الاقتصادية الراهنة تتطلب سياسات ونهجاً جديداً، وقد وضع البنك الدولي إطاراً وحدد الركائز الرئيسية لاقتصاد المعرفة : التعليم والتدريب، والبحث والابتكار، والحوافز الاقتصادية والنظام المؤسسي، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، والبنية التحتية والتعليم ولاسيما التعليم العالي على أساس أنه مفتاح التنمية الاقتصادية. (Donalgc, Sabina ., Kurtić A., 2016)

بعد استعراض الدراسات السابقة تشير الباحثة إلى أنها استفادت منها من جوانب متعددة، وبخاصة فيما يتعلق بالمنهجية العلمية والاستفادة من النتائج والتوصيات التي توصلت إليها هذه الدراسات سواء أكانت الدراسات العربية أم الأجنبية.

وهذا ما جعل الباحثة تقوم بهذه الدراسة ؛ لذا تأتي هذه الدراسة استكمالاً لجهود الباحثين في موضوع الاقتصاد المعرفي وتطوير البحث العلمي ولكن الاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية، هو عدم وجود رؤية استراتيجية في المؤسسات البحثية في المملكة العربية السعودية، وزيادة الكم الهائل من الأطروحات العلمية التي لم تجد طريقها للتطبيق، فضلاً عن تحويل قنوات النشر للبحوث العلمية إلى قنوات للترقيات وليس لنشر العلم المنظم، هذا إلى جانب اختلاف مجتمع الدراسة الذي يتمثل في الجامعات الكبرى في مدينة الرياض (جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية / جامعة

الأميرة نورة بنت عبد الرحمن / جامعة الملك سعود). وهي جامعات متميزة في النواحي التعليمية والبحثية والتوجه نحو اقتصاد المعرفة.

ثالثاً - الدراسة التحليلية ومناقشة النتائج

لتسهيل تفسير النتائج استخدمت الباحثة الأسلوب الآتي لتحديد مستوى الإجابة على بنود الاستبانة: تم إعطاء وزن للبدائل: (موافق تمامًا) 5 درجات، (موافق) 4 درجات، (غير متأكد) 3 درجات، (غير موافق) 2 درجة، وأعطيت الإجابة (غير موافق على الإطلاق) درجة واحدة، ثم تم تصنيف تلك الإجابات إلى مستويات متساوية المدى من خلال المعادلة الآتية:

طول الفئة = (أكبر قيمة - أقل قيمة) ÷ عدد بدائل الأداة = $5 - 1 = 4$ ÷ $0.80 = 5$ لنحصل على التصنيف الآتي:

جدول توزيع للفئات وفق التدرج المستخدم في أداة البحث

الوصف	مدى المتوسطات
غير موافق على الإطلاق	من 1 إلى أقل من 1,80
غير موافق	من 1,81 إلى أقل من 2,60
غير متأكد	من 2,61 إلى أقل من 3,40
موافق	من 3,41 إلى أقل من 4,20
موافق تمامًا	من 4,21 إلى 5,00

صدق أداة الدراسة

أ- الصدق الظاهري لأداة الدراسة

للتحقق من صدق الاستبانة، والتأكد من قدرتها على قياس الغرض الذي أعدت من أجله، اعتمدت الباحثة على صدق المحكمين، حيث تم عرضها في صورتها الأولية على مجموعة من المحكمين المتخصصين بعدد من الجامعات، وذلك لتحديد مدى وضوح العبارات، ومدى مناسبتها وأهميتها للمحور، وإبداء ما يرونه من إضافة أو تعديل، وبعد جمع الملحوظات والتعديلات المقترحة من قبل المحكمين قامت الباحثة بحذف بعض العبارات، ودمج للبعض الآخر وإضافة عبارات أخرى، فضلاً عن إعادة صياغة لبعضها.

ب- صدق الاتساق الداخلي

بعد التأكد من الصدق الظاهري لأداة البحث قامت الباحثة بتطبيقها ميدانيًا على العينة تم حساب معامل الارتباط بيرسون لمعرفة الصدق الداخلي للاستبانة وذلك من

خلال حساب معامل الارتباط بين درجة كل محور من محاور الاستبانة بالدرجة الكلية للاستبانة وقد تبين أن قيم معاملات الارتباط بين درجة الفقرة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه الفقرة هي قيم عالية و متوسطة وجميعها موجبة، مما يعني وجود درجة عالية من الاتساق الداخلي بما يعكس درجة عالية من الصدق ل فقرات الاستبانة، وصلاحياتها للتطبيق الميداني.

ثبات أداة الدراسة

لقياس مدى ثبات أداة الدراسة (الاستبانة) استخدمت الباحثة (معادلة ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha) للتأكد من ثبات أداة الدراسة، وقد اتضح أن معامل الثبات لمحاور الدراسة عالي حيث بلغ معامل الثبات العام (0.813) وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات يمكن الاعتماد عليها في التطبيق الميداني للدراسة.

الأساليب الإحصائية

لخدمة أغراض الدراسة وتحليل البيانات التي تم جمعها من خلال أداة الدراسة في الجانب الميداني تم استخدام عدد من الأساليب الإحصائية لمعرفة اتجاهات أفراد عينة الدراسة حول التساؤلات المطروحة وذلك باستخدام برنامج التحليل الإحصائي للعلوم الاجتماعية (spss)، وقد قامت الباحثة باستخدام أساليب المعالجة الإحصائية الآتية:

1- التكرارات والنسب المئوية: للتعرف على الخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة وتحديد استجابات أفرادها تجاه عبارات المحاور الرئيسة التي تتضمنها الدراسة.

2- المتوسط الحسابي (Mean) : وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد الدراسة عن المحاور الرئيسة (متوسط متوسطات العبارات)، مع العلم بأنه يفيد في ترتيب المحاور حسب أعلى متوسط حسابي موزون.

3- الانحراف المعياري (Standard Deviation) : وذلك للتعرف على مدى انحراف أو تشتت استجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة ولكل محور من المحاور الرئيسة عن متوسطها الحسابي، ويلحظ أن الانحراف المعياري يوضح التشتت في استجابات أفراد عينة الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة، إلى جانب المحاور الرئيسة، فكلما اقتربت قيمته من الصفر تركزت الاستجابات وانخفض تشتتها بين المقياس.

1- النتائج المتعلقة بوصف أفراد عينة الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على عدد من المتغيرات المستقلة المتعلقة بالخصائص الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة، متمثلة في :

جدول رقم (1)
توزيع خصائص عينة الدراسة

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة
الجامعة	جامعة الإمام	39	32.5
	جامعة الملك سعود	38	31.7
	جامعة الأميرة نورة	43	35.8
مكان العمل (الكلية)	إدارة الأعمال	14	11.7
	أصول الدين	8	6.7
	الآداب	22	18.3
	الأعلام والاتصال	8	6.7
	الحاسبات والمعلومات	12	10.0
	التربية	5	4.2
	العلوم	13	10.8
	العلوم الطبية	6	5.0
	اللغة العربية	5	4.2
	الهندسة	6	5.0
	خدمة اجتماعية	7	5.8
	الحقوق والعلوم السياسية	3	2.5
	التصاميم والفنون	5	4.2
	الترجمة واللغات	4	3.3

1.7	2	السياحة والآثار	الجنس
44.2	53	ذكر	
55.8	67	أنثى	
4.2	5	أستاذ	الدرجة الوظيفية
42.5	51	أستاذ مشارك	
53.3	64	أستاذ مساعد	
31.7	38	5 سنوات	عدد سنوات الخبرة
35.8	43	من 5 إلى 10 سنوات	
23.3	28	من 10 إلى 15 سنة	
9.2	11	أكثر من 15 سنة	

يوضح الجدول السابق توزيع أفراد الدراسة وفقاً لخمسة متغيرات أساسية يمكن توضيحها على النحو الآتي:

أولاً: بالنسبة لمتغير الجامعة: يتبين أن (43) من أفراد الدراسة يمثلون ما نسبته (35.8%) من إجمالي أفراد الدراسة كانت الجامعة التي ينتمون إليها هي جامعة الأميرة نورة، في حين وجد أن (39) من أفراد الدراسة يمثلون ما نسبته (32.5%) من إجمالي أفراد الدراسة كانت الجامعة التي ينتمون إليها هي جامعة الإمام، بينما وجد أن (38) من أفراد الدراسة يمثلون ما نسبته (31.7%) من إجمالي أفراد الدراسة كانت الجامعة التي ينتمون إليها هي جامعة الملك سعود.

ثانياً: بالنسبة لمكان العمل (الكلية): يتبين أن (22) من أفراد الدراسة يمثلون ما نسبته (18.3%) من إجمالي أفراد الدراسة يعملون بكلية الآداب، وهي الفئة الأكثر من أفراد الدراسة، في حين وجد أن (14) من أفراد الدراسة يمثلون ما نسبته (11.7%) من إجمالي أفراد الدراسة يعملون بكلية إدارة الأعمال، في حين وجد أن (13) من أفراد الدراسة يمثلون ما نسبته (10.8%) من إجمالي أفراد الدراسة يعملون بكلية العلوم، في حين وجد أن (4) من أفراد الدراسة يمثلون ما نسبته (3.3%) من إجمالي أفراد الدراسة يعملون بكلية الترجمة واللغات، في حين وجد أن (3) من أفراد الدراسة يمثلون ما نسبته (2.5%) من إجمالي أفراد الدراسة يعملون بكلية الحقوق والعلوم السياسية، في حين وجد

أن (2) من أفراد الدراسة يمثلون ما نسبته (1.7%) من إجمالي أفراد الدراسة يعملون بكلية السياحة والآثار وهي الفئة الأقل من أفراد عينة الدراسة.

ثالثاً: بالنسبة لمتغير الجنس: يتبين أن (67) من أفراد الدراسة يمثلون ما نسبته (55.8%) من إجمالي أفراد الدراسة من الإناث، في حين وجد أن (53) من أفراد الدراسة يمثلون ما نسبته (44.2%) من إجمالي أفراد الدراسة من الذكور.

رابعاً: بالنسبة لمتغير الدرجة الوظيفية: يتبين أن (64) من أفراد الدراسة يمثلون ما نسبته (53.3%) من إجمالي أفراد الدراسة أساتذة مساعدين، في حين وجد أن (51) من أفراد الدراسة يمثلون ما نسبته (42.5%) من إجمالي أفراد الدراسة أساتذة مشاركين، بينما وجد أن (5) من أفراد الدراسة يمثلون ما نسبته (4.2%) من إجمالي أفراد الدراسة أساتذة. وهذا يوضح أن عضو هيئة التدريس يشكل عنصراً رئيساً في الجامعة وأن جيل الأساتذة المساعدين هم الأكثر عدداً يليهم الأساتذة المشاركون ؛ وذلك لأنهم الفئة التي تقوم بالبحوث العلمية وتقع عليهم مسؤولية تطوير البحث العلمي. يليهم الأساتذة الذين لهم خبرة كبيرة، وقد انتهوا من بحوثهم العلمية لأغراض الترقية، فهم الأقل عدداً.

خامساً: بالنسبة لمتغير عدد سنوات الخبرة: يتبين أن (43) من أفراد الدراسة يمثلون ما نسبته (35.8%) من إجمالي أفراد الدراسة خبرتهم من 5-10 سنوات، في حين وجد أن (38) من أفراد الدراسة يمثلون ما نسبته (31.7%) من إجمالي أفراد الدراسة خبرتهم 5 سنوات، بينما وجد أن (28) من أفراد الدراسة يمثلون ما نسبته (23.3%) من إجمالي أفراد الدراسة خبرتهم من 10 إلى 15 سنة، بينما وجد أن (11) من أفراد الدراسة يمثلون ما نسبته (9.2%) من إجمالي أفراد الدراسة خبرتهم أكثر من 15 سنة.

السؤال الأول : ما مدى تحقيق نسبة الإنفاق اللازمة على البحث العلمي للاستثمار المعرفي وانعكاسه على تطوير الاقتصاد المعرفي في الجامعات موضوع الدراسة ؟

درجة الموافقة: غير موافق على الإطلاق/ غير موافق/ غير متأكد/ موافق / موافق تماماً.

جدول رقم (2)

استجابات أفراد عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية على عبارات محور (استراتيجيات اتجاهات الإنفاق للاستثمار المعرفي وانعكاسه على تطوير البحث العلمي)

الدرجة الموافقة	الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة										العبارة
				موافق تماماً		موافق		غير متأكد		غير موافق		غير موافق على الإطلاق		
				ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
موافق تماماً	1	0.48	4.73	74.2	89	24.2	29	1.7	2	0	0	0	0	معظم قواعد النشر العالمية والبحث فيها باللغة الإنجليزية وليست لها مكانة تذكر باللغة العربية.
موافق تماماً	2	0.49	4.67	67.5	81	31.7	38	0.8	1	0	0	0	0	التقنيات المخصصة للبحث العلمي تشهد ارتفاعاً ملحوظاً نتيجة لتطبيق برامج تطوير البحث العلمي استجابة لعصر اقتصاد المعرفة.
موافق تماماً	3	0.51	4.66	67.5	81	30.8	37	1.7	2	0	0	0	0	تناقص ميزانية البحث العلمي تتمثل في ضعف المختبرات المجهزة لتطوير البحث العلمي وقلتها في الجامعات السعودية.
موافق تماماً	4	0.50	4.65	65.8	79	33.3	40	0.8	1	0	0	0	0	توفر ميزانيات جيدة لتطوير البحث العلمي الجامعي وذلك لتوفير قاعدة بيانات خاصة بالمعلوماتية المعلوماتية بالجامعات السعودية.
موافق تماماً	5	0.55	4.53	55	66	42.5	51	2.5	3	0	0	0	0	تدعم وزارة التعليم والبحث العلمي المشاريع البحثية التي تحقق آلية اقتصاد المعرفة.
موافق تماماً	6	0.59	4.52	56.7	68	38.3	46	5	6	0	0	0	0	ليس هناك توجه استراتيجي من قبل الشركات الكبرى والقطاع الخاص لدعم المنتج العلمي للاستثمار في المعرفة في الجامعات السعودية.
موافق تماماً	7	0.81	4.45	59.2	71	31.7	38	5	6	3.3	4	0.8	1	الشراكة المتميزة بين الجامعات والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في دعم فعلي ومباشر لأنشطة البحث العلمي كما هو متوقع.

13	ضعف الإنفاق يؤدي إلى غياب المعطيات الميدانية لنظام معلوماتي واف لكل الإحصاءات مما يجعل من الصعب رصد تطور البحث العلمي.	0	0	1	0.8	5	4.2	56	46.7	58	48.3	4.43	0.62	8	موافق تماماً
10	توطين التقنية وتملكها يحقق الوصول إلى مجتمع اقتصاد المعرفة بصورة متسارعة.	0	0	0	0	5	4.2	61	50.8	54	45	4.41	0.57	9	موافق تماماً
12	الإنفاق على البحث العلمي هو استثمار له مردود ربحي من خلال البحوث.	0	0	0	0	6	5	63	52.5	51	42.5	4.38	0.58	10	موافق تماماً
7	تتوفر في مؤسسات البحث العلمي استراتيجية بعيدة المدى لتطوير البحث العلمي لبلوغ اقتصاد المعرفة.	0	0	0	0	14	11.7	48	40	58	48.3	4.37	0.69	11	موافق تماماً
9	تتوفر منح مالية للباحثين للقيام بأنشطة البحث العلمي للاستفادة من نتائجها في الجامعات السعودية والمجتمع السعودي كله.	0	0	0	0	11	9.2	56	46.7	53	44.2	4.35	0.64	12	موافق تماماً
14	النشر العلمي المحكم يحقق تقدماً للوصول إلى مجتمع المعرفة.	0	0	0	0	9	7.5	61	50.8	50	41.7	4.34	0.61	13	موافق تماماً
8	الميزانية الخاصة بالتعليم تقتصر على التعليم والتدريب وليست مخصصة لدعم أنشطة البحث العلمي وتطويره.	0	0	2	1.7	9	7.5	55	45.8	54	45	4.34	0.69	14	موافق تماماً
11	المجتمعات السعودية نجحت في تدعيم شبكات تنسيق فيما بينها وبين موقع الإنتاج لتفعيل برامجها والإنفاق على التجهيزات من أجل دعم البحث وتوفير فرص التدريب للباحثين من أعضاء هيئة التدريس.	0	0	0	0	10	8.3	60	50	50	41.7	4.33	0.63	15	موافق تماماً
المتوسط الحسابي العام															موافق تماماً
												4.48	0.31		

يتضح من الجدول (2) ما يأتي:

- يتضمن محور (استراتيجيات اتجاهات الإنفاق للاستثمار المعرفي وانعكاسه على تطوير البحث العلمي) على (15) فقرة، حيث وجد أن جميع فقرات المحور المعبرة عن استجابات أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية قد جاءت بدرجة (موافق تماماً)، وتراوح متوسطاتها بين (4.33 إلى 4.73)، وهذه المتوسطات تقع بالفئة

الخامسة من فئات المقياس المتدرج الخماسي، والتي تتراوح ما بين (4.21 إلى 5) والتي تشير إلى درجة (موافق تمامًا) على أداة الدراسة، ولذلك اتضح لنا أن هناك تقاربًا في درجة موافقة أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية على عبارات محور (استراتيجيات اتجاهات الإنفاق للاستثمار المعرفي وانعكاسه على تطوير البحث العلمي)، ويلاحظ أن المتوسط العام للموافقة على عبارات المحور قد بلغت (4.48) درجة من (5)، والتي تشير إلى درجة (موافق تمامًا) .

- كما يتضح من الجدول أنه يمكن ترتيب عبارات محور (استراتيجيات اتجاهات الإنفاق للاستثمار المعرفي وانعكاسه على تطوير البحث العلمي) وفقًا لوجهة نظر أفراد عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية ترتيبًا تنازليًا على النحو الآتي:

- جاءت العبارة رقم (15) وهي "معظم قواعد النشر العالمية والبحث فيها باللغة الإنجليزية وليست لها مكانة تذكر باللغة العربية" بالمرتبة الأولى بين عبارات المحور وبدرجة (موافق تمامًا)، بمتوسط حسابي (4.73)، وانحراف معياري (0.48)، وهذا يشكل عائقًا كبيرًا أمام التفكير في الاستثمار المعرفي في معظم الأبحاث العلمية على مستوى عالمي.

- جاءت العبارة رقم (2) وهي "التقنيات المخصصة للبحث العلمي تشهد ارتفاعًا ملحوظًا نتيجة لتطبيق برامج تطوير البحث العلمي استجابة لعصر اقتصاد المعرفة" بالمرتبة الثانية بين عبارات المحور وبدرجة (موافق تمامًا)، بمتوسط حسابي (4.67)، وانحراف معياري (0.49)، وهذه التقنيات باهظة الثمن ؛ لأنها تتطور كل يوم مع تطور البحث العلمي وأهدافه التي تركز على اقتصاد المعرفة المتطور بشكل سريع جدًا.

- جاءت العبارة رقم (3) وهي "تناقص ميزانية البحث العلمي تتمثل في ضعف المختبرات المجهزة لتطوير البحث العلمي وقلتها في الجامعات السعودية" بالمرتبة الثالثة بين عبارات المحور وبدرجة (موافق تمامًا)، بمتوسط حسابي (4.66)، وانحراف معياري (0.51)، ويمكن تفسير ذلك بأن الميزانيات المعتمدة والمخصصة لإنشاء المختبرات للبحث العلمي لا ترقى للمستوى اللائق لمواكبة البحث العلمي وهذا ما جعل توجه المملكة إلى وضع دراسات تفصيلية حول حجم الإنفاق على البحث العلمي وتوزيعه بما يستجيب لجميع متطلبات البيانات الدولية.

- جاءت العبارة رقم (1) وهي "توفر ميزانيات جيدة لتطوير البحث العلمي الجامعي وذلك لتوفير قاعدة بيانات خاصة بالمتطلبات المعلوماتية بالجامعات السعودية" بالمرتبة الرابعة بين عبارات المحور وبدرجة (موافق تمامًا)، بمتوسط حسابي (4.65)، وانحراف معياري (0.50)، وترى الباحثة أنه مع نقص عدد المختبرات العلمية المجهزة للبحث العلمي، إلا أن هناك مجموعة جيدة من قواعد البيانات التي تحتوي على كم هائل من المعلومات التي يمكن أن تفيد أغراض البحث العلمي في مجال اقتصاد المعرفة. وهذا يوضح اعتماد الجامعات السعودية على أنظمة معرفية دقيقة يمكن الاعتماد عليها في التخطيط للمستقبل وتوعية القطاعات المختلفة بأن الإنفاق على البحث العلمي استثمار مربح.

- جاءت العبارة رقم (5) وهي " تدعم وزارة التعليم والبحث العلمي المشاريع البحثية التي تحقق آلية اقتصاد المعرفة " بالمرتبة الخامسة بين عبارات المحور وبدرجة (موافق تمامًا)، بمتوسط حسابي (4.53)، وانحراف معياري (0.55)، ويمكن أن يظهر ذلك من خلال توفير بعض الدعم المادي، والتجهيزات والكفاءات العلمية والتقنية في هذا المجال. حيث تتصف معظم البحوث التي يجري تنفيذها بأنها بحوث تعتمد على التطوير التجريبي الذي يتطلع إلى الابتكار والاستفادة من المعرفة في تطوير منتجات وخدمات قابلة للتسويق.

- جاءت العبارة رقم (6) وهي " ليس هناك توجه استراتيجي من قبل الشركات الكبرى والقطاع الخاص لدعم المنتج العلمي للاستثمار في المعرفة في الجامعات السعودية " بالمرتبة السادسة بين عبارات المحور وبدرجة (موافق تمامًا)، بمتوسط حسابي (4.52)، وانحراف معياري (0.59)، قد يكون السبب أن القطاع الخاص قد يميل إلى الاستثمار في قطاعات استهلاكية سريعة الربح، ولا يرغب في استثمار طويل الأجل مثل البحث العلمي وانتظار سنوات للحصول على مخرجات جيدة.

- جاءت العبارة رقم (4) وهي " الشراكة المتميزة بين الجامعات والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في دعم فعلي ومباشر لأنشطة البحث العلمي كما هو متوقع " بالمرتبة السابعة بين عبارات المحور وبدرجة (موافق تمامًا)، بمتوسط حسابي (4.45)، وانحراف معياري (0.81)، حيث إن هذا النشاط العلمي من الصعب أن تقوم به جهة واحدة ؛ نظرًا لتكلفته العالية، وتنوع الجهود المبذولة فيه. وترى الباحثة أن مؤسسات التعليم العالي تحتاج إلى زيادة إسهامها في تنفيذ البحث العلمي، كما تحتاج إلى الاستجابة لمتطلبات المجتمع. ولعل الطريق إلى ذلك من وجهة نظر الباحثة هو تعزيز الشراكة مع مؤسسات القطاع الخاص وهذا ما ينبغي لمؤسسات التعليم العالي في السعودية أن تعيه وان تضع الخطط لأجله.

- جاءت العبارة رقم (13) وهي " ضعف الإنفاق يؤدي إلى غياب المعطيات الميدانية لنظام معلوماتي واف لكل الإحصاءات ؛ مما يجعل من الصعب رصد تطور البحث العلمي " بالمرتبة الثامنة بين عبارات المحور وبدرجة (موافق تمامًا)، بمتوسط حسابي (4.43)، وانحراف معياري (0.62)، حيث إن ضعف الإنفاق لا يضمن تحديث منظومة قواعد البيانات والمعلومات وتطويرها ولا يضمن دقة ما تحتويه، وما يمكن أن يركز عليه في عملية البحث العلمي الذي يتطلب وجود وحدات إحصائية تتمتع بالخبرة اللازمة، وتعمل بشكل متكامل للحصول على البيانات والإسهام في تعميمها والاستفادة منها. كما أن من أهم الأسباب المؤدية إلى ضالة حجم الإنفاق على البحث العلمي في الجامعات العربية ما يلي : - ضعف المخصصات المالية للبحث العلمي، وضعف إسهام القطاع الخاص في دعم البحث العلمي، وعدم وجود استراتيجية لتسويق البحث العلمي، وضعف التعاون والتنسيق بين الجامعات والقطاعات الإنتاجية.

- جاءت العبارة رقم (10) وهي " توطين التقنية وتملكها يحقق الوصول إلى مجتمع اقتصاد المعرفة بصورة متسارعة " بالمرتبة التاسعة بين عبارات المحور وبدرجة (موافق تمامًا)، بمتوسط حسابي (4.41)، وانحراف معياري (0.57) ؛ ومن

أهم أدوات البحث العلمي ومرتكزاته في ظل اقتصاد المعرفة هو الأجهزة التقنية والتكنولوجية، ونقصانها لا يؤدي إلى مخرجات بحثية وعلمية على الوجه المأمول. مما يجعل هناك ضرورة لإيجاد منظومة لصناعة المعرفة في الجامعات السعودية وهدفها الربط بين الجهات البحثية وشركات القطاع الخاص بهدف الإسهام في تحويل الاقتصاد الوطني إلى اقتصاد قائم على المعرفة واستثمار مخرجات البحوث العلمية وبراءات الاختراع والابتكار.

- جاءت العبارة رقم (12) وهي " الإنفاق على البحث العلمي هو استثمار له مردود ربحي من خلال البحوث " بالمرتبة العاشرة بين عبارات المحور وبدرجة (موافق تمامًا)، بمتوسط حسابي (4.38)، وانحراف معياري (0.58)، حيث إن نتائج تلك البحوث إذا كانت جيدة، سوف تقدم للشركات والمؤسسات مقابلاً مادياً ممتازاً، يغطي تكاليف البحث العلمي ويزيد عنها أيضاً، كما أن هذا الإنفاق يؤدي إلى تحويل البحوث العلمية من أبحاث استهلاكية إلى أبحاث من أجل الاستثمار ؛ مما يحقق الوصول إلى اقتصاد المعرفة وتحقيق التنمية المستدامة.

- جاءت العبارة رقم (7) وهي " تتوفر في مؤسسات البحث العلمي استراتيجية بعيدة المدى لتطوير البحث العلمي لبلوغ اقتصاد المعرفة " بالمرتبة الحادية عشرة بين عبارات المحور وبدرجة (موافق تمامًا)، بمتوسط حسابي (4.37)، وانحراف معياري (0.69)، وترى الباحثة أن الوصول إلى مخرجات جيدة ناتجة عن البحث العلمي لا يمكن قطف ثمارها في عام واحد ؛ لكن قد يتم ذلك على مدار أعوام متلاحقة.

- جاءت العبارة رقم (9) وهي " تتوفر منح مالية للباحثين للقيام بأنشطة البحث العلمي تحفيزاً للباحثين على العمل الجاد المتواصل للانتهاء من هذه البحوث والاستفادة من نتائجها في الجامعات السعودية والمجتمع السعودي كله " بالمرتبة الثانية عشرة بين عبارات المحور وبدرجة (موافق تمامًا)، بمتوسط حسابي (4.35)، وانحراف معياري (0.64)، وقد تكون هذه المنح داخلية أو خارجية من أجل تنشيط عملية البحث العلمي في مجال اقتصاد المعرفة، الذي يغذي أقسام الدراسات العليا بالجامعات السعودية. ومما يوضح هذا الجانب برنامج الابتعاث الخارجي الذي انطلق عام 1426هـ ويعمل على ابتعاث الطلبة السعوديين للدراسة في أفضل جامعات العالم ويعمل على تبادل الخبرات العلمية والتربوية والثقافية مع مختلف دول العالم ؛ وذلك لبناء كوادر سعودية مؤهلة ومحترفة في بيئة العمل.

- جاءت العبارة رقم (14) وهي " النشر العلمي المحكم المعترف به يحقق تقدماً ملحوظاً في السنوات الأخيرة لتحقيق الوصول إلى مجتمع المعرفة " بالمرتبة الثالثة عشرة بين عبارات المحور وبدرجة (موافق تمامًا)، بمتوسط حسابي (4.34)، وانحراف معياري (0.61)، حيث إن خضوع الأبحاث العلمية لقواعد نشر مضبوطة ودقيقة ومقننة يضمن الدخول بشكل شرعي ومعترف به عالمياً إلى عالم مجتمع المعرفة بشكل جيد.

- جاءت العبارة رقم (8) وهي " الميزانية الخاصة بالتعليم تقتصر على التعليم والتدريب وليست مخصصة لدعم أنشطة البحث العلمي وتطويره " بالمرتبة الرابعة عشرة بين عبارات المحور وبدرجة (موافق تمامًا)، بمتوسط حسابي (4.34)، وانحراف

معياري (0.69)، حيث نجد إن غالبية بنود الميزانية تهتم أكثر بالتعليم والحقائب التدريبية، أما الجزء المخصص للبحث العلمي فغير لائق بالموازنة بجامعة كثيرة عالمية أخرى. وهذا ما جعل الخطة الوطنية للعلوم والتقنية تدعم الارتقاء بمستويات البحث العلمي والابتكار والإبداع واكتشاف الموهوبين ورعايتهم.

- جاءت العبارة رقم (11) وهي " المجتمعات السعودية نجحت في تدعيم شبكات تنسيق فيما بينها وبين موقع الإنتاج لتفعيل برامجها والإنفاق على التجهيزات من أجل دعم البحث وتوفير فرص التدريب للباحثين من أعضاء هيئة التدريس " بالمرتبة الخامسة عشرة بين عبارات المحور وبدرجة (موافق تمامًا)، بمتوسط حسابي (4.33)، وانحراف معياري (0.63).

نستخلص مما سبق أن المتوسط العام لموافقة أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية على عبارات محور (استراتيجيات اتجاهات الإنفاق للاستثمار المعرفي وانعكاسه على تطوير البحث العلمي) قد بلغ (4.48 درجة من 5) وانحراف معياري (0.31) وهذا المتوسط يقع بالفئة الخامسة من فئات المقياس الخماسي، والتي تشير إلى درجة (موافق تمامًا) ونستخلص مما سبق أن أهم استراتيجيات اتجاهات الإنفاق للاستثمار المعرفي وانعكاسه على تطوير البحث العلمي تتمثل في أن معظم قواعد النشر العالمية والبحث فيها باللغة الإنجليزية، كما أن التقنيات المخصصة للبحث العلمي تشهد ارتفاعاً ملحوظاً نتيجة لتطبيق برامج تطوير البحث العلمي استجابة لعصر اقتصاد المعرفة، إلا أن هناك تناقص ميزانية البحث العلمي تتمثل في ضعف المختبرات المجهزة وقلتها لتطوير البحث العلمي في الجامعات السعودية، ومع ذلك فهناك ميزانيات جيدة لتطوير البحث العلمي الجامعي وذلك لتوفير قاعدة بيانات خاصة بالمتطلبات المعلوماتية بالجامعات السعودية، كما نلاحظ أن وزارة التعليم والبحث العلمي تدعم المشاريع البحثية التي تحقق آلية اقتصاد المعرفة، ويلاحظ أنه ليس هناك توجه استراتيجي من قبل الشركات الكبرى والقطاع الخاص لدعم المنتج العلمي للاستثمار في المعرفة في الجامعات السعودية. وهناك اتجاه واضح للشراكة المتميزة بين الجامعات والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في دعم فعلي ومباشر لأنشطة البحث العلمي كما هو متوقع. من خلال القطاعات الخاصة والأهلية فهي من أهم روافد التمويل الداعمة للبحث العلمي والمحركة له.

السؤال الثاني : ما مدى نشر ثقافة تطوير البحث العلمي وتحفيز الباحثين في الجامعات السعودية موضوع الدراسة على الإبداع المعرفي ؟

جدول رقم (3)

استجابات أفراد عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية على عبارات محور (نشر ثقافة تطوير البحث العلمي وتحفيز الباحثين في المجتمعات السعودية)

الدرجة الموافقة	الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة										العبارة		
				موافق تماماً		موافق		غير متأكد		غير موافق		غير موافق على الإطلاق				
				%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك			
موافق تماماً	1	0.49	4.71	72.5	87	25.8	31	1.7	2	0	0	0	0	0	تحفيز الباحثين للوصول لاقتصاد المعرفة يرتكز على توظيف الأفكار المبدعة والابتكارات الجديدة في تلبية الحاجات الاقتصادية والاجتماعية مما يجعله اقتصاداً يمكن الدخول إليه والمنافسة في أسواقه	12
موافق تماماً	2	0.51	4.66	67.5	81	30.8	37	1.7	2	0	0	0	0	0	الجامعات تعد من أهم ركائز مجتمع المعرفة في تكوين الكفاءات وتحقيقها في تطوير البحوث الإبداعية.	1
موافق تماماً	3	0.55	4.56	58.3	70	39.2	47	2.5	3	0	0	0	0	0	الدور الذي تقوم به الجامعات لا يمكن فصله عن الاستراتيجية الوطنية للبحث العلمي	2
موافق تماماً	4	0.69	4.53	62.5	75	30	36	5.8	7	1.7	2	0	0	0	الصفة الاستيعابية للأنتهاء من البحوث العلمية تؤدي إلى استراتيجية غير واضحة ومحددة الأهداف لدعم مسيرة تطوير البحوث الأكاديمية.	11
موافق تماماً	5	0.58	4.38	43.3	52	51.7	62	5	6	0	0	0	0	0	البحث العلمي يضطلع بدور فعال في عالم يرتكز على المعرفة بوصفها أساساً للثروة والإنتاج الاقتصادي.	7
موافق تماماً	6	0.66	4.25	37.5	45	50	60	12.5	15	0	0	0	0	0	يرجع تقصير الباحثين في المقام الأول للقيام بالبحوث الفردية إلى ضعف الإمكانيات للقيام بأنشطة البحث والتطوير وضعف الحوافز المشجعة على ذلك.	4

6	الباحثون في الجامعات السعودية لديهم الطرائق العلمية التي يعتمد عليها بالبحث العلمي مدخلاً لمجتمع المعرفة.	0	0	0	0	0	9	7.5	77	64.2	34	28.3	4.21	0.56	7	موافق تماماً
9	غياب المعطيات الميدانية لنظام معلوماتي وافٍ لكل الإحصاءات يجعل من الصعب رصد تطور البحث العلمي	0	0	1	0.8	10	8.3	72	60	37	30.8	4.21	0.62	8	موافق تماماً	
8	البحث العلمي في الجامعات السعودية يتيح تقوية القدرة على المنافسة ليشكل إسهامًا في إنماء الثقافة الإنسانية.	0	0	0	0	9	7.5	79	65.8	32	26.7	4.19	0.55	9	موافق	
5	اكتساب المعرفة في الجامعات والقدرة على التحليل سيؤدي إلى تبني المدخل المستقبلي في برامج البحوث والتطوير.	0	0	0	0	10	8.3	80	66.7	30	25	4.17	0.56	10	موافق	
3	الاساتذة الجامعيون يفضلون عمل البحوث الفردية على العمل في فرق وهيكل البحث الجماعي.	0	5	4.2	41	34.2	48	40	26	21.7	3.79	0.83	0.89	12	غير موافق	
10	المنتج العلمي الذي تقدمه الجامعات السعودية والباحثون لا يرقى إلى مستوى التنافسية التي يحتاجها المجتمع السعودي.	28	23.3	50	41.7	34	28.3	7	5.8	1	0.8	2.19	0.89	12	غير موافق	
المتوسط الحسابي العام																
												4.15	0.28		موافق	

يتضح من الجدول (3) ما يلي:

-يتضمن محور (نشر ثقافة تطوير البحث العلمي وتحفيز الباحثين في المجتمعات السعودية) على (12) فقرة، حيث وجد أن (8) فقرات من فقرات المحور المعبرة عن استجابات أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية، وهي رقم (12-1-2-11-7-4-6-9)، جاءت بدرجة (موافق تماماً)، وتراوح متوسطاتها بين (4.21 إلى 4.71)، وهذه المتوسطات تقع بالفئة الخامسة من فئات المقياس المتدرج الخماسي، والتي تتراوح ما بين (4.21 إلى 5) والتي تشير إلى درجة (موافق تماماً) على أداة الدراسة، في حين وجد أن (3) فقرات من فقرات المحور، وهي رقم (8-5-3)، جاءت بدرجة (موافق)، وتتراوح متوسطاتها بين (3.79 إلى 4.19)، وهذه المتوسطات تقع بالفئة الرابعة من فئات المقياس المتدرج الخماسي، والتي تتراوح ما بين (3.41 إلى 4.20) والتي تشير

إلى درجة (موافق) على أداة الدراسة، في حين وجد أن فقرة واحدة من فقرات المحور، وهي رقم (10)، جاءت بدرجة (غير موافق)، وبلغ متوسطها (2.19)، وهذا المتوسط يقع بالفئة الثانية من فئات المقياس المتدرج الخماسي، والتي تتراوح ما بين (1.81 إلى 2.60) والتي تشير إلى درجة (غير موافق) على أداة الدراسة.

- تشير النتيجة السابقة إلى أن هناك تفاوتاً في درجة موافقة أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية على عبارات محور (نشر ثقافة تطوير البحث العلمي وتحفيز الباحثين في المجتمعات السعودية)، حيث إن المتوسط الحسابي لهم يتراوح ما بين (2.19 إلى 4.71)، وهذه المتوسطات تقع بالفئة الثانية والرابعة والخامسة من فئات المقياس المتدرج الخماسي، ويلحظ أن المتوسط العام للموافقة على عبارات المحور قد بلغت (4.15 درجة من 5)، والتي تشير إلى درجة (موافق).

- كما يتضح من الجدول أنه يمكن ترتيب عبارات محور (نشر ثقافة تطوير البحث العلمي وتحفيز الباحثين في المجتمعات السعودية) وفقاً لوجهة نظر أفراد عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية ترتيباً تنازلياً كما يلي:

جاءت العبارة رقم (12) وهي "تحفيز الباحثين للوصول لاقتصاد المعرفة يرتكز على توظيف الأفكار المبدعة والابتكارات الجديدة في تلبية الحاجات الاقتصادية والاجتماعية ؛ مما يجعله اقتصاداً يمكن الدخول إليه والمنافسة في أسواقه " بالمرتبة الأولى بين عبارات المحور وبدرجة (موافق تماماً)، بمتوسط حسابي (4.71)، وانحراف معياري (0.49)، حيث إن هناك اتجاهاً لاستثمار أفكار الباحثين المبدعين في مجال اقتصاد المعرفة وتشجيعها والإنفاق عليها دون غيرها من الأفكار التقليدية.

- جاءت العبارة رقم (1) وهي "الجامعات تعد من أهم ركائز مجتمع المعرفة في تكوين الكفاءات وتحقيقها في تطوير البحوث الإبداعية " بالمرتبة الثانية بين عبارات المحور وبدرجة (موافق تماماً)، بمتوسط حسابي (4.66)، وانحراف معياري (0.51)، حيث توفر الجامعات للكوادر والكفاءات العلمية المتميزة كل الإمكانيات من أجل نجاح بحوثهم المبتكرة في مجال مجتمع المعرفة.

- جاءت العبارة رقم (2) وهي "الدور الذي تقوم به الجامعات لا يمكن فصله عن الاستراتيجية الوطنية للبحث العلمي " بالمرتبة الثالثة بين عبارات المحور وبدرجة (موافق تماماً)، بمتوسط حسابي (4.56)، وانحراف معياري (0.55)، حيث إن هناك التزاماً كاملاً من جانب الجامعات، وتبني كبير لكل خطط التطوير العلمي واستراتيجياته.

- جاءت العبارة رقم (11) وهي "الصفة الاستعجالية للانتهاء من البحوث العلمية تؤدي إلى استراتيجية غير واضحة وغير محددة الأهداف التي تملئها متطلبات البحث العلمي لدعم مسيرة تطوير البحوث الأكاديمية " بالمرتبة الرابعة بين عبارات المحور وبدرجة (موافق تماماً)، بمتوسط حسابي (4.53)، وانحراف معياري (0.69)، حيث إن عدم مرور فترة زمنية مناسبة لإجراء البحوث العلمية لا يحقق جودة مخرجات النتائج، ويؤدي إلى ظهور عوامل تتعارض مع تلك النتائج بشكل صريح وواضح، وهذا يؤدي إلى التأثير في مصداقية البحوث وجودتها نتيجة نقص التمويل الحكومي. وأن جمع المعلومات قد يتعرض إلى إخفاء الحقائق مما يؤثر في البحوث وجديتها وعدم ملامستها

للمشكلات الحقيقية في المجتمع، وبالتالي ضياع الجهد والمال، مما ينعكس على مستوى البحوث العلمية ويؤدي إلى ضعفها وعدم إسهامها في تطوير المسيرة العلمية والتنمية في المجتمع.

- جاءت العبارة رقم (7) وهي " البحث العلمي يضطلع بدور فعال في عالم يرتكز على المعرفة أساس الثروة والإنتاج الاقتصادي " بالمرتبة الخامسة بين عبارات المحور وبدرجة (موافق تمامًا)، بمتوسط حسابي (4.38)، وانحراف معياري (0.58).

- جاءت العبارة رقم (4) وهي " يرجع تفضيل الباحثين في المقام الأول للقيام بالبحوث الفردية إلى ضعف الإمكانيات للقيام بأنشطة البحث والتطوير وضعف الحوافز المشجعة على ذلك " بالمرتبة السادسة بين عبارات المحور وبدرجة (موافق تمامًا)، بمتوسط حسابي (4.25)، وانحراف معياري (0.66)، وترجع الباحثة ذلك إلى أن الأبحاث العلمية الكبيرة، التي تحتاج إلى فريق بحثي كبير وفي تخصصات مختلفة تحتاج إلى تكاليف مادية وأجهزة تقنية على مستوى عال من التطور وهذا لا يتوفر في معظم الأحيان في بعض الجامعات السعودية.

- جاءت العبارة رقم (6) وهي " الباحثون في الجامعات السعودية لديهم الطرائق العلمية التي يعتمد عليها بالبحث العلمي بوصفها مدخلاً لمجتمع المعرفة " بالمرتبة السابعة بين عبارات المحور وبدرجة (موافق تمامًا)، بمتوسط حسابي (4.21)، وانحراف معياري (0.56)، حيث يدرك الباحثون بشكل جيد أهم خطوات البحث العلمي المنظم في ظل مجتمع المعرفة، وما هي طرائق السير فيه حتى النتائج والمخرجات المطلوبة.

- جاءت العبارة رقم (9) وهي " غياب المعطيات الميدانية لنظام معلوماتي وافٍ لكل الإحصاءات يجعل من الصعب رصد تطور البحث العلمي " بالمرتبة الثامنة بين عبارات المحور وبدرجة (موافق تمامًا)، بمتوسط حسابي (4.21)، وانحراف معياري (0.62)، حيث إنه من الصعب الحصول على كل الإحصاءات والمعلومات المتعلقة بكل الظواهر البحثية من أرض الواقع لا اعتبارات كثيرة قد تقف عائقاً أمام تحقيق ذلك، ومنها غياب قواعد البيانات والإحصاءات ؛ مما يجعل من الصعب رصد تطور البحث العلمي. وترى الباحثة أن ضعف المخصصات المالية المرصودة في ميزانيات الدولة للبحث والتطوير العلمي يؤدي إلى عدم قدرتها على وضع استراتيجيات علمية واضحة مما يسبب صعوبات في إنجاز البحوث.

- جاءت العبارة رقم (8) وهي " البحث العلمي في الجامعات السعودية يتيح الاستباق وتقوية القدرة على المنافسة ليشكل إسهاماً في إنماء الثقافة الإنسانية " بالمرتبة التاسعة بين عبارات المحور وبدرجة (موافق)، بمتوسط حسابي (4.19)، وانحراف معياري (0.55). وهذا ما جعل هناك حاجة إلى إنشاء مكتب خليجي يهدف إلى خلق فرص ومبادرات في مجالات الاقتصاد المعرفي والاستفادة من تجارب الجامعات السعودية في إيجاد بيئة محلية داعمة للبحوث العلمية والاستثمار المعرفي والبحوث التطبيقية.

- جاءت العبارة رقم (5) وهي " اكتساب المعرفة في الجامعات والقدرة على التحليل سيؤدي إلى تبني المدخل المستقبلي في برامج البحوث والتطوير " بالمرتبة العاشرة بين عبارات المحور وبدرجة (موافق)، بمتوسط حسابي (4.17)، وانحراف معياري (0.56)، حيث إن توفر المعرفة المتطورة من خلال البحوث العلمية، وتحليلها بشكل جيد يوفر قواعد بيانات ومعلومات وإحصاءات يركز عليها في تطوير آليات البحث العلمي المعرفي وأساليبه واتجاهاته بالمستقبل القريب.

- جاءت العبارة رقم (3) وهي " الاساتذة الجامعيون يفضلون عمل البحوث الفردية عن العمل في فرق وهياكل البحث الجماعي " بالمرتبة الحادية عشرة بين عبارات المحور وبدرجة (موافق)، بمتوسط حسابي (3.79)، وانحراف معياري (0.83).

- جاءت العبارة رقم (10) وهي " المنتج العلمي الذي تقدمه الجامعات السعودية والباحثون لا يرقى إلى مستوى التنافسية التي يحتاجها المجتمع السعودي " بالمرتبة الثانية عشرة بين عبارات المحور وبدرجة (غير موافق)، بمتوسط حسابي (2.19)، وانحراف معياري (0.89)، وترجع الباحثة ذلك إلى أن قيمة مخرجات البحوث العلمية ونتائجها يمكن الاعتماد عليها في التنافس أو الموازنة مع نتائج أبحاث أخرى في دول مجاورة. كما ترى الباحثة استحداث برامج استراتيجية تهدف لتحفيز الباحثين وتشجيعهم وزيادة الوعي بأهمية ثقافة البحث العلمي ونشرها. وتكريم المتميزين من أعضاء هيئة التدريس عبر مؤشرات قابلة للقياس، مع زيادة الوعي بأهمية ثقافة البحث العلمي ونشرها، فضلاً عن وضع برامج مشتركة بين القطاع الخاص والحكومي ودعمها ؛ لتنوع مصادر تمويل البحوث، والعمل على تحديث قواعد البيانات البحثية في الاستفادة من نتائج الأبحاث وربط تمويل البحوث بمدى إمكانية تحويلها لتطبيقات عملية توظف في المجتمع.

نستخلص مما سبق أن المتوسط العام لموافقة أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية على عبارات محور (نشر ثقافة تطوير البحث العلمي وتحفيز الباحثين في المجتمعات السعودية) قد بلغ (4.15 درجة من 5) وانحراف معياري (0.28) وهذا المتوسط يقع بالفئة الرابعة من فئات المقياس الخماسي، والتي تشير إلى درجة (موافق) ونستخلص مما سبق أن صور نشر ثقافة تطوير البحث العلمي وتحفيز الباحثين في المجتمعات السعودية تتلخص في أن تحفيز الباحثين للوصول لاقتصاد المعرفة يركز على توظيف الأفكار المبدعة والابتكارات الجديدة في تلبية الحاجات الاقتصادية والاجتماعية ؛ مما يجعله اقتصاداً يمكن الدخول إليه والمنافسة في أسواقه. وتعدّ الجامعات من أهم ركائز مجتمع المعرفة في تكوين الكفاءات وتحقيقها في تطوير البحوث الإبداعية، كما أن الدور الذي تقوم به الجامعات لا يمكن فصله عن الاستراتيجية الوطنية للبحث العلمي. كما أن الصفة الاستيعابية للانتها من البحوث العلمية تؤدي إلى استراتيجية غير واضحة وغير محددة الأهداف، إضافة إلى أن البحث العلمي يضطلع بدور فعال في عالم يركز على المعرفة أساس الثروة والإنتاج الاقتصادي. كما يرجع تفضيل الباحثين في المقام الأول للقيام بالبحوث الفردية إلى ضعف الإمكانيات للقيام بأنشطة البحث والتطوير وضعف الحوافز المشجعة على ذلك، لخلق الكفاءات التي تؤدي إلى تطوير البحوث الإبداعية.

السؤال الثالث : ما اتجاهات جيل المعرفة من الباحثين السعوديين للمنافسة في الوصول إلى مجتمع اقتصاد المعرفة ؟ وما التحديات والعقبات التي تواجه تطوير البحث العلمي في عصر اقتصاد المعرفة ؟ وما الجهود التي تبذل لتخفيف حدة هذه التحديات في الجامعات موضوع الدراسة ؟

جدول رقم (4)

استجابات أفراد عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية على عبارات محور (اتجاهات جيل المعرفة من الباحثين والمنافسة في تحقيق الوصول إلى مجتمع اقتصاد المعرفة)

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة										العبرة				
			غير موافق على الإطلاق		غير موافق		غير متأكد		موافق		موافق تماماً						
			ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%					
8	موافق تماماً	1	0.48	4.65	65	78	35	42	0	0	0	0	0	0	0	0	في ضوء اتجاهات جيل المعرفة من الباحثين من يرى ضرورة وجود سياسة معلوماتية واضحة المعالم في الجامعة لتبادل الخبرات والمعرفة.
2	موافق تماماً	2	0.52	4.53	54.2	65	45	54	0.8	1	0	0	0	0	0	0	الإسهام في التنوع الناجح للقدرات التي يمتلكها الباحثون يؤدي إلى الإسهام في نشر المعرفة إلى الآخرين بشكل سريع وفعال.
1	موافق تماماً	3	0.52	4.46	46.7	56	52.5	63	0.8	1	0	0	0	0	0	0	تطوير البرامج والكفايات والمواهب بين الباحثين من جيل المعرفة للعمل وخلق روح الفريق بين الجامعات خطوة لمحاولة تطبيق البحث العلمي في إعداد السياسة الأكاديمية البحثية.
6	موافق تماماً	4	0.62	4.46	51.7	62	43.3	52	4.2	5	0.8	1	0	0	0	0	وجود آلية متوفرة لترجمة البحوث العلمية يحفز الباحثين على النشر العلمي
5	موافق تماماً	5	0.58	4.44	48.3	58	47.5	57	4.2	5	0	0	0	0	0	0	تشهد الإنتاجية العلمية ارتفاعاً ملحوظاً من جانب الكم أو النوع في الجامعات السعودية في الوقت الراهن
3	موافق تماماً	6	0.55	4.43	45.8	55	51.7	62	2.5	3	0	0	0	0	0	0	للاقتصاد المعرفي دور ريادي في تطوير التعليم والبحث العلمي ؛ لتحقيق التنافسية بين الجامعات السعودية.

7	اهتمام الجامعات السعودية والباحثين بتطوير البحث العلمي مؤشر لمدى الاهتمام بأنشطة البحث والتطوير للوصول إلى مجتمع المعرفة والمنافسة من خلاله.	0	0	1	0.8	3	2.5	60	50	56	46.7	4.43	0.59	7	موافق تماماً
4	براءات الاختراع في ميدان الطب والصيدلة تسجل ارتفاعاً عن براءات الاختراع في الميادين الأخرى.	0	0	0	0	7	5.8	62	51.7	51	42.5	4.37	0.59	8	موافق تماماً
المتوسط الحسابي العام															
												4.47	0.30	موافق تماماً	

يتضح من الجدول (4) ما يأتي:

- يتضمن محور (اتجاهات جيل المعرفة من الباحثين والمنافسة في تحقيق الوصول إلى مجتمع اقتصاد المعرفة) على (8) فقرات، حيث وجد أن جميع فقرات المحور المعبرة عن استجابات أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية جاءت بدرجة (موافق تمامًا)، وتراوح متوسطاتها بين (4.37 إلى 4.65)، وهذه المتوسطات تقع بالفئة الخامسة من فئات المقياس المتدرج الخماسي، والتي تتراوح ما بين (4.21 إلى 5) والتي تشير إلى درجة (موافق تمامًا) على أداة الدراسة، ولذلك اتضح لنا أن هناك تقارباً في درجة موافقة أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية على عبارات محور (اتجاهات جيل المعرفة من الباحثين والمنافسة في تحقيق الوصول إلى مجتمع اقتصاد المعرفة).

- كما يتضح من الجدول أنه يمكن ترتيب عبارات هذا المحور وفقاً لوجهة نظر أفراد عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية ترتيباً تنازلياً كما يأتي:

- جاءت العبارة رقم (8) وهي "في ضوء اتجاهات جيل المعرفة من الباحثين من يرى ضرورة وجود سياسة معلوماتية واضحة المعالم في الجامعة لتبادل الخبرات والمعرفة" بالمرتبة الأولى بين عبارات المحور وبدرجة (موافق تمامًا)، بمتوسط حسابي (4.65)، وانحراف معياري (0.48)، حيث يجب وضع أسس ومعايير مقننة لتبادل تلك المعلومات بين الجامعات وبين الأقسام الداخلية بالكليات أيضاً.

- جاءت العبارة رقم (2) وهي "الإسهام في التنوع الناجح للقرارات التي يمتلكها الباحثون يؤدي إلى زيادة الدافعية بينهم نحو العمل في الجامعة والإسهام في نشر المعرفة إلى الآخرين بشكل سريع وفعال" بالمرتبة الثانية بين عبارات المحور وبدرجة (موافق تمامًا)، بمتوسط حسابي (4.53)، وانحراف معياري (0.52)، ويتحقق ذلك بتوفير تأهيل علمي وبحثي من خلال عدم الإنقاص من أهمية البحث العلمي بوصفه ترفاً فكرياً وعلمياً.

- جاءت العبارة رقم (1) وهي "تطوير البرامج والكفايات والمواهب بين الباحثين من جيل المعرفة للعمل وخلق روح الفريق بين الجامعات خطوة لمحاولة تطبيق البحث

العلمي في إعداد السياسة الأكاديمية البحثية " بالمرتبة الثالثة بين عبارات المحور وبدرجة (موافق تمامًا)، بمتوسط حسابي (4.46)، وانحراف معياري (0.52)، حيث يتم تدريب الباحثين ذوي التخصصات المختلفة والإمكانات والقدرات المتنوعة على العمل بروح الفريق المكمل بعضه بعضًا، والمسؤولية عن مراحل البحث، والحرص على مخرجاته وقيمتها العلمية، والإسهام في التنوع الناجح للقدرات التي يمتلكها الباحثون وزيادة الدافعية لنشر المعرفة بشكل فعال. والسعي نحو إنشاء مراكز أبحاث متميزة جديدة.

- جاءت العبارة رقم (6) وهي " وجود آلية متوفرة لترجمة البحوث العلمية يحفز الباحثين على النشر العلمي مما يساعد على التقدم العلمي بما يخدم الانفتاح والتفاعل مع متطلبات اقتصاد المعرفة " بالمرتبة الرابعة بين عبارات المحور وبدرجة (موافق تمامًا)، بمتوسط حسابي (4.46)، وانحراف معياري (0.62)، حيث إن شعور الباحثين نتائج ثمرات بحوثهم تخرج من إطار المحلية إلى إطار العالمية بلغات متعددة تسهم في رفع مستوى الدافعية للتطوير في أفكار بحوثهم الإبداعية وأسلوب إجرائها بالمستقبل.

- جاءت العبارة رقم (5) وهي " تشهد الإنتاجية العلمية ارتفاعًا ملحوظًا من جانب الكم أو النوع في الجامعات السعودية في الوقت الراهن " بالمرتبة الخامسة بين عبارات المحور وبدرجة (موافق تمامًا)، بمتوسط حسابي (4.44)، وانحراف معياري (0.58).

- جاءت العبارة رقم (3) وهي " للاقتصاد المعرفي دور ريادي في تطوير التعليم والبحث العلمي لتحقيق التنافسية بين الجامعات السعودية " بالمرتبة السادسة بين عبارات المحور وبدرجة (موافق تمامًا)، بمتوسط حسابي (4.43)، وانحراف معياري (0.55)، حيث إن البحوث لا تنتج إلا بتوفر المعارف بشكل جيد وتلك المعارف يجب أن تكون متطورة ومواكبة لتطور العلم ومستحدثاته كل يوم ؛ لتبادل الخبرات والمعرفة.

- جاءت العبارة رقم (7) وهي " اهتمام الجامعات السعودية والباحثين بتطوير البحث العلمي مؤشر لمدى الاهتمام بأنشطة البحث والتطوير للوصول إلى مجتمع اقتصاد المعرفة والمنافسة من خلاله " بالمرتبة السابعة بين عبارات المحور وبدرجة (موافق تمامًا)، بمتوسط حسابي (4.43)، وانحراف معياري (0.59).

- جاءت العبارة رقم (4) وهي " براءات الاختراع في ميدان الطب والصيدلة تسجل ارتفاعًا عن براءات الاختراع في الميادين الأخرى " بالمرتبة الثامنة بين عبارات المحور وبدرجة (موافق تمامًا)، بمتوسط حسابي (4.37)، وانحراف معياري (0.59)، حيث إن التقدم في هذين المجالين يسهم في تفجر الأفكار الإبداعية والموضوعات البحثية ذات القيمة التي تخدم التخصصات المجاورة مثل الطب والصيدلة والكيمياء والفيزياء والرياضيات.

نستخلص مما سبق أن المتوسط العام لموافقة أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية على عبارات محور (اتجاهات جيل المعرفة من الباحثين والمنافسة في تحقيق الوصول إلى مجتمع اقتصاد المعرفة) قد بلغ (4.47 درجة من 5) وانحراف معياري (0.30) وهذا المتوسط يقع بالفئة الخامسة من فئات المقياس الخماسي، والتي تشير إلى درجة (موافق تمامًا) ونستخلص مما سبق أن أهم اتجاهات جيل المعرفة من الباحثين

والمنافسة في تحقيق الوصول إلى مجتمع اقتصاد المعرفة تتمثل في: السعي إلى إيجاد سياسة معلوماتية واضحة المعالم في الجامعة لتبادل الخبرات والمعرفة، والإسهام أيضاً في التنوع الناجح للقدرات التي يمتلكها الباحثون يؤدي إلى زيادة الدافعية بينهم نحو العمل في الجامعة والإسهام في نشر المعرفة إلى الآخرين بشكل سريع وفعال. كذلك تشير نتائج الدراسة إلى أهمية تطوير البرامج والكفايات والمواهب بين الباحثين من جيل المعرفة للعمل وخلق روح الفريق بين الجامعات، ويعد ذلك خطوة أساسية في إعداد السياسة الأكاديمية البحثية. إن توفير آلية لترجمة البحوث العلمية من شأنه أن يحفز الباحثين على النشر العلمي ويساعد على التقدم العلمي بما يخدم الانفتاح وجعل الإنتاجية العلمية ذات ارتفاع ملحوظ من جانب الكم أو النوع في الجامعات السعودية في الوقت الراهن. كما أن للاقتصاد المعرفي دور ريادي في تطوير التعليم والبحث العلمي لتحقيق التنافسية بين الجامعات السعودية.

أما بالنسبة للتحديات والعقبات التي تواجه تطوير البحث العلمي في عصر اقتصاد المعرفة والجهود التي تبذل لتخفيف حدة هذه التحديات في الجامعات موضوع الدراسة فهي كما يأتي :

التحديات والعقبات التي تواجه تطوير البحث العلمي :

- 1- تدني مستوى الإنفاق على البحث العلمي.
- 2- نقص التجهيزات العلمية والتقنية.
- 3- نقص الفنيين والمتخصصين في التقنيات الحديثة.
- 4- غياب المؤلفات والمراجع الضرورية لعمل الباحث.
- 5- غياب سياسات واضحة للبحث العلمي.
- 6- لا توجد محفزات مادية أو معنوية لتشجيع الباحثين على إجراء البحث.

رابعاً - النتائج والتوصيات

1-4 النتائج

• أظهرت نتائج الدراسة أن النسبة العظمى من أعضاء هيئة التدريس من الأساتذة المساعدين، يليها الأساتذة المشاركون وهذا يوضح أن هؤلاء الأعضاء تقع عليهم مسؤولية تطوير البحث العلمي من خلال بحوثهم للترقية العلمية وإعداد المحاضرات والنسبة الأقل من الأساتذة حيث لهم الريادة لسنوات الخبرة في التدريس وإعداد البحوث العلمية.

• أوضحت النتائج أن دعم البحث العلمي وتوفير التدريب للباحثين له دور مهم لعد الإنفاق على البحث العلمي فهو استثمار له مردود ربحي من خلال البحوث التطبيقية.

• أظهرت النتائج أنه ليس هناك شراكة وتعاون بين الجامعات والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في دعم أنشطة البحث العلمي وهذا ما دعت إليه الدراسة من زيادة إسهام هذه المؤسسات في تنفيذ البحث العلمي استجابة لمتطلبات المجتمع من خلال وضع الخطط الاستراتيجية لتعزيز هذه الشراكة وزيادة الإنفاق على تطوير البحث العلمي وصولاً إلى استثمار المعرفة وتحقيق التنمية المستدامة.

• توصلت الدراسة الى ضرورة وضع البرامج المعلوماتية اللازمة في قطاعات التعليم والبحوث والتطوير بما يكفل الاستخدام الأمثل للمعلومات والمعرفة من أجل زيادة القدرات الابتكارية والإبداعية.

• أوضحت نتائج الدراسة أن الإنفاق السنوي على البحوث والتطوير يشهد نمواً ملحوظاً بالمملكة وذلك لتأثير البحث العلمي وقيمه في مساندة عمليات التنمية وخططها فهو الركيزة الأولى التي يسعى المجتمع السعودي إلى تحقيقها للوصول لمجتمع اقتصاد المعرفة.

• كما أظهرت النتائج أهمية العمل على تطوير البرامج والكفاءات والمواهب بين الباحثين من جيل المعرفة للعمل، وخلق روح الفريق بين الجامعات خطوة لمحاولة تطبيق البحث العلمي في إعداد السياسة الأكاديمية البحثية والإسهام في التنويع الناجح للقدرات التي يمتلكها الباحثون.

• أوضحت النتائج أن المنح المالية التي تمنح للباحثين تحفزهم على العمل الجاد المتواصل في البحوث العلمية والاستفادة من نتائجها في المجتمع السعودي. كما أوضحت أيضاً أن نشر ثقافة تطوير البحث العلمي في الجامعات السعودية يؤدي إلى الإسراع في الوصول إلى اقتصاد المعرفة.

• من النتائج التي أظهرتها الدراسة أن المنتج العلمي والبحثي الذي تقدمه الجامعات السعودية لا يرقى في بعض جوانبه إلى التنافسية التي يحتاجها المجتمع السعودي للتوجه ناحية الاقتصاد المعرفي، وهذا ما يدعو الجهات البحثية والعلمية إلى استخدام برامج استراتيجية تهدف لتحفيز الباحثين وتكريمهم ووضع برامج مشتركة بين القطاع الخاص والحكومي لتنويع مصادر تمويل البحوث وتطبيق نتائجها وتوظيفها في المجتمع

• أوضحت النتائج أن هناك تحديات وعقبات تواجه تطوير البحث العلمي منها : تدني مستوى الإنفاق على البحث ونقص التجهيزات العلمية والتقنية وغياب المؤلفات والمراجع وغياب السياسات والاستراتيجيات التي تحدد توجهات البحث العلمي وتطويره، كما أوضحت نتائج الدراسة أن هناك جهوداً بذلت وستبذل لتخفيف حدة التحديات التي تواجه البحث العلمي من توفير للدعم المادي والتنسيق بين الأجهزة لإجراء البحوث وإنشاء قواعد بيانات لمؤسسات البحث العلمي وتوظيف نتائج البحث العلمي في دعم حركة التنمية الشاملة.

2-4 التوصيات

- العمل على حث مؤسسات التعليم العالي على سرعة اللحاق بمتطلبات الثورة الرقمية والمعرفية ومواكبة خطط التعليم لخطط التنمية بوصفها صيغة جديدة تتواءم مع معطيات مجتمع اقتصاد المعرفة.
- العمل على تنويع مصادر التمويل للمراكز البحثية السعودية والجامعات وتوفير الحوافز والجوائز العلمية للمبدعين من الباحثين للبحوث المتميزة.
- ضرورة تكريس الجهود العلمية من أجل تقديم حلول للمشكلات المعاصرة التي يعاني منها المجتمع السعودي، أي التركيز على البحوث التطبيقية الميدانية واستجابة البحث العلمي لاحتياجات التنمية ومتطلباتها.
- ضرورة السعي إلى تأسيس نهضة تنموية شاملة من خلال تشجيع البحث العلمي وتدعيمه وزيادة الاعتمادات المالية وذلك لنقل التقنية وتوطينها ودعم الإبداع السعودي في المجالات العلمية المختلفة لتدعيم ركائز مجتمع المعرفة.
- توجيه التعليم العالي للأسلوب الذي يتحقق للدول من خلاله الاعتماد على المخصصات المالية المحلية في مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ولهذا ينبغي أن تكون البرامج الجامعية وثيقة الصلة بحاجات المجتمع.
- ضرورة توجيه البحث العلمي نحو ما يؤكد الحاجات الوطنية في التنمية وتسويق ذلك عبر وسائل الإعلام المختلفة، وزيادة التعاون والتنسيق بين الدول وبين الجامعات المختلفة في مجالات البحث العلمي لتحقيق التنافسية والدافعية للوصول إلى الاقتصاد المعرفي.

المراجع

- أحمد محمد الشامي ؛ حسب الله، سيد (2001) الموسوعة العربية لمصطلحات علوم المكتبات والمعلومات والحاسبات.- القاهرة: المكتبة الأكاديمية.
- الثبتي، جوبير مطر (2002) "إدارة المعرفة والاستثمار في رأس المال المعرفي والجامعات"، القاهرة، في مجلة التربية والتنمية، ع26
- الجديبة، فوزي سعيد (2010) "دور الجامعات العربية في التنمية الاقتصادية 2009 " مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية، مج 12، ع1، ص ص 239-266
- حسين، سلامة. (2004). إدارة المعرفة كمدخل لتحسين الجودة في مؤسسات التعليم الجامعي، القاهرة، المؤتمر السنوي الأول للمركز العربي للتعليم والتنمية. مستقبل التعليم المعاصر.
- حواس، سليمان محمود (1999) "واقع البحث العلمي في العالم العربي"، المجلة الثقافية، عمان، الجامعة الأردنية، ع46، ع21.
- حبشي، محمد مصطفى (2000) "سياسات التعليم العالي إدارة وتمويل"، ورقة عمل مقدمة للدورة الثالثة والثلاثين لمجلس اتحاد الجامعات العربية، بيروت : الجامعة اللبنانية.
- الدباس، عبد الرحمن إبراهيم (1998م) مراكز البحث العلمي في الجامعات السعودية: آمال مستقبلية للتنسيق والتعاون. ورقة مقدمة إلى ندوة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية: رؤى مستقبلية للقرن الواحد والعشرين، الرياض: وزارة التعليم العالي، 25 – 27 شوال 1418هـ/ 22-24 فبراير 1998م.
- الذبياني، محمد عودة (2012) "دور الجامعات السعودية في بناء مجتمع المعرفة كخيار استراتيجي للمملكة العربية السعودية"، مجلة رسالة الخليج العربي، الرياض : ع124، مكتب التربية العربي لدول الخليج.
- ربا، المحاميد (2008) دور إدارة المعرفة في تحقيق ضمان جودة التعليم العالي دراسة تطبيقية في الجامعات الأردنية الخاصة رسالة ماجستير .- عمان : جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا.
- الربيع، محمد عبد الرحمن (1994)، من قضايا البحث العلمي في الجامعات السعودية، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، إدارة الثقافة والنشر.

- رمضان، عصام جابر (2015) "درجة توافر مهارات الاقتصاد المعرفي لدى طلاب كلية العلوم الاجتماعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلاب"، *المجلة الأردنية في العلوم التربوية*، عمان، مج 11، ع2. ص ص 219-237.

- سالم محمد السالم (2008) "المعلومات في العالم العربي: المملكة العربية السعودية أنموذجاً"، *مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية*، مج 14، ع1 (المحرم - جمادى الآخرة 1429هـ/ يناير - يونيو 2008م) - ص ص 102 - 123.

- سليمان، جمال داود (2009)، *اقتصاد المعرفة*، عمان : دار اليازوري للنشر والتوزيع.

- السمراني، سلوى أمين (2008)، "رؤية تشخيصية للمجتمع المعرفي في ظل اقتصاد المعرفة"، *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية*، بغداد : كلية العلوم الإدارية، جامعة الإسراء الخاصة ، مج 14.

- الشايع، علي صالح (2010) *البحث العلمي ومجتمع المعرفة في المملكة العربية السعودية*، بحث مقدم للمركز العربي للتعليم والتنمية لكلية التربية : جامعة القصيم.

- الشمري هاشم، الليث يناديا (2008) *الاقتصاد المعرفي*، عمان : دار صفاء للنشر والتوزيع.

- الصباغ، عماد (2009) "إدارة المعرفة ودورها في إرساء مجتمع المعلومات" - متاح في:

- www.escwa.un.org/divisions/forums/ictd/topic.asp?TOPIC_ID

- العباس، هشام عبد الله (2006) "مواءمة التعليم الجامعي مع عصر إدارة واقتصاد المعرفة"، ع11، *Cybrarians Journal*.

- عبد الرحمن نزيه (2016) "دور البحث العلمي الجامعي في الولوج إلى اقتصاد المعرفة في الجامعات المغربية : دراسة حالة لجامعة محمد الخامس السويسي"، *المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي*، مج 9، ع24

- عبد الرزاق، ماجدة مصطفى، ومحمد محمد الحربي (2016) "دور البحث العلمي في إقامة مجتمع المعرفة بالجامعات السعودية"، *مجلة كلية العلوم التربوية، كلية التربية، المنامة، جامعة البحرين*، ديسمبر 2016

- عبد العزيز، حافظ عبد الرشيد (2012) أساسيات البحث العلمي، جدة : مطابع جامعة الملك عبد العزيز، مركز النشر العلمي.
- العبدروس، أغادير سالم (2012) "إدارة المعرفة مدخل للجودة في الجامعات السعودية : دراسة تطبيقية على جامعة أم القرى" مجلة التربية كلية التربية، جامعة الأزهر، ع147، ج2 (يناير 2012).
- العتيبي، ياسر عبد الله تركي (2007) إدارة المعرفة وإمكانية تطبيقها في الجامعات السعودية : دراسة تطبيقية على جامعة أم القرى، مكة المكرمة، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية.
- عليان ربحي مصطفى (2006) مجتمع المعلومات والواقع العربي، عمان: دار جرير للنشر والتوزيع.
- متولي، ناريمان إسماعيل (1995) اقتصاديات المعلومات، القاهرة، المكتبة الأكاديمية.
- محمد فتحي عبد الهادي (2007) مجتمع المعلومات بين النظرية والتطبيق، القاهرة : الدار المصرية اللبنانية.
- مخلص، محمد محمدي محمد (2017) "استراتيجية مقترحة لتطوير كفايات البحث العلمي لدى طلبة الدراسات العليا بالجامعات السعودية في ضوء مقومات اقتصاديات المعرفة"، مجلة العلوم التربوية، ع3، ج2، يوليو 2017.
- موسى، سليمان ذياب (2006) مبررات التحول نحو الاقتصاد المعرفي في التعليم بالأردن وأهدافه ومشكلاته من وجهة نظر الخبراء التربويين. الجامعة الأردنية.
- النقيب، متولي (2013) "دور عمليات إدارة المعرفة في تحقيق ضمان جودة التعليم والتعلم : دراسة وصفية تحليلية لأقسام المكتبات والمعلومات بالجامعات السعودية"، مؤتمر الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات، الرابع والعشرون، المدينة المنورة 1435م / 1435 هـ - ص ص 1589-1626.
- نبيل علي ؛ حجازي نادية (2005) الفجوة الرقمية: رؤية عربية لمجتمع المعرفة، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
- الهاشمي عبد الرحمن ؛ فائزة عزاوي (2007) المنهج واقتصاد المعرفة، عمان : دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- الوديناني، جواهر. (2007م). إدارة المعرفة مدخل لتحقيق نموذج الجامعة المنتجة. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية التربية. جامعة أم القرى.

- وزارة التعليم العالي. وكالة الوزارة للتخطيط والمعلومات (2013) واقع الإنفاق على البحث العلمي والتطوير في المملكة العربية السعودية. الرياض، 31.
- وزارة الاقتصاد والتخطيط (2013) الاستراتيجية الوطنية للتحول إلى مجتمع المعرفة.

- Brown, J. Noah, Ed. (1995) *The Knowledge connection: The Role of Colleges and Universities In workforce Development*, National University Continuing Education Association, Washington, DC.

- Chen, Derek H& Car J .Dahlman (2005) *The knowledge Economy: the KAM Methodology and world Bank Operations*, World Bank Institute Working. Washington DC

- Conyers, Diana & Hills, Peter (1984) *An Introduction to development planning in the third world*, John wiley and Sons, New York.

- Daft, Richard L. (2001) *Organization Theory and Design*, 9/d., South-Western College Publishing, U.S.A

- Donlagić S., Kurtić A. (2016) « The Role of Higher Education in a Knowledge Economy». In: *Ateljević J., Trivić J.* (eds) “Economic Development and Entrepreneurship in Transition Economies. Springer, Cham” In: *The Role of Higher Education in a Knowledge Economy Sabina Donlagić*,

- Johannsen, Carl Gustav (2000): “Total Quality Management in a Knowledge, Management Perspective”, *Journal of Documentation* , Vol. 56, No.1 , ERIC NO: E1608496.

- Kamogawa, Akiko (2003) *Higher Education Reform: Challenges towards a Knowledge society in Malaysia – African & Asian studies*, vol. 2, Issue 4, P. 545-563.

- Machlup, F (1962) *The Production and Distribution of Knowledge* the U.S. Princiton , N.j. Princiton University Press, 416 P.

- Muniz, Jorge & Others, (2010) "Knowledge based integrated production Management Model", *Journal of Knowledge Management*, Vol.14, No.6.

- Swanstrom, Edward (2002). *Economics-based Knowledge Management*. [Available at:
www.gkec.org/knowledgeeconomics/econkmframework/kmeconomics1.7.pdf]

- <http://www.newconomy.index.org/introduction/html>

- (http://www.alriyadh.com/2006/07/24/section.net_S.html)

- <http://www.alwatan.com.Sa/News/index.asp>(